دور التدخل الدولي في دعم وإسناد النزاع المسلح الداخلي وتأثيره على الاستقرار السياسي والاقتصادي في السودان

م. هبة ذهب ماو

كلية القانون/ جامعة البصرة

Email : alsmahhbh@gmail.com

الملخص

تناولت هذه الدراسة قضية التدخل الدولي في النزاعات المسلحة الداخلية في السودان، حيث سعت إلى تحليل الدور الذي تؤديهه هذه التدخلات في التأثير على الاستقرار السياسي والاقتصادي للدولة وانطلقت الدراسة من إشكالية رئيسية تتعلق بمدى فعالية التدخل الدولي في تسوية النزاعات وتحقيق السلام، وما إذا كان يسهم في إنهاء الأزمة أو يزيد من تعقيدها وركزت الدراسة على التداخلات المختلفة بين الاعتبارات القانونية والسياسية التي تحكم التدخل الدولي، وبين تداعياته المباشرة وغير المباشرة على الأوضاع الداخلية في السودان.

الكلمات المفتاحية: التدخل الدولي ، النزاعات المسلحة ، القانون الدولي، الأزمات الاقتصادية.

The Role of International Intervention in Supporting and Sustaining Internal Armed Conflict and Its Impact on Political and Economic Stability in Sudan

Lect. Heba Thahab Mahou
College of Law / University of Basrah
Email : alsmahhbh@gmail.com

Abstract

This study examines the issue of international intervention in internal armed conflicts in Sudan, aiming to analyze the role such interventions play in shaping the country's political and economic stability. The research is grounded in a central question regarding the effectiveness of international intervention in resolving conflicts and achieving peace, and whether such intervention contributes to ending the crisis or further complicates it.

The study focuses on the complex interplay between the legal and political considerations that govern international intervention, as well as its direct and indirect impacts on Sudan's internal conditions.

Keywords : International Intervention, Armed Conflicts, International law, Economic Crises, Regional Organizations.

المقدمة

شهد السودان منذ عقود عديدة نزاعات مسلحة داخلية أصبحت جزءًا لا يتجزأ من المشهد السياسي والاجتماعي للدولة وتنوعت هذه النزاعات في طبيعتها وأسبابها، التي اندلعت نتيجة للتنوع العرقي والثقافي والديني، فضلاً عن التفاوت الاقتصادي والسياسي بين مختلف المناطق وقد أدّت الأزمات المستمرة في السودان بدءًا من دارفور إلى النزاعات في جنوب السودان والنيل الأزرق وجبال النوبة دورًا كبيرًا في تشكيل ملامح التدخل الدولي في البلاد ، ويأتي هذا التدخل في أشكال متعددة، من بينها الوساطات الدبلوماسية، والمساعدات الإنسانية، والتدخلات العسكرية، حيث تسعى الأطراف الدولية إلى تحقيق الاستقرار أو حماية مصالحها الإقليمية والدولية ومع ذلك، فإن هذه التدخلات تثير العديد من التساؤلات حول مدى فعاليتها وتأثيرها الفعلي على النزاع المسلح الداخلي واستقرار السودان سياسيًا واقتصاديًا.

أهمية البحث

تكمن أهمية البحث في تقييم الأطر القانونية والسياسية التي تنظم التدخل الدولي في النزاعات المسلحة، خاصة في ظل التركيز المتزايد من المجتمع الدولي على السودان كنموذج لتداخل الأزمات الإنسانية والسياسية فالتدخل الدولي في السودان لا يقتصر على كونه مسألة إقليمية، بل يمتد ليصبح جزءًا من النقاش العالمي حول مبادئ السيادة، وحق الحماية، ومسؤولية المجتمع الدولي تجاه إنهاء النزاعات المسلحة، ويكتسب البحث أهميته من تأثير النزاعات المسلحة على استقرار السودان السياسي والاقتصادي، مما يجعله موضوعًا ملحًا في سياق القانون الدولي الحديث.

إشكالية البحث

إن الإشكالية المركزية لهذا البحث تتعلق بدور التدخل الدولي في النزاعات المسلحة الداخلية في السودان وتأثيره على تحقيق الاستقرار وهل يمكن لهذه التدخلات أن تسهم في تسوية النزاعات وتحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي، أم أنها تزيد من تعقيد الأزمة وتفاقم الانقسامات الداخلية؟ هذه الأسئلة ليست فقط أساسية لفهم الدور الذي يؤدّيه المجتمع الدولي في السودان، بل تمس أيضًا قضايا أوسع تتعلق بمبادئ السيادة الوطنية وأسس القانون الدولي التي تنظم التدخلات في شؤون الدول.

منهجية البحث

اعتمد البحث على المنهج التحليلي والمقارن الشامل، والذي يهدف إلى دراسة دور التدخل الدولي من زوايا متعددة، فيتم توظيف المنهج القانوني المقارن لتحليل التدخلات الدولية في السودان ومقارنتها بحالات مشابهة في دول أخرى مثل ليبيا واليمن وكما يتم استخدام دراسة الحالة لتقديم أمثلة

عملية تسلط الضوء على تأثير هذه التدخلات في النزاعات المسلحة السودانية ويتضمن البحث تحليلًا للمعاهدات والاتفاقيات الدولية ذات الصلة، بالإضافة إلى استعراض نصوص قانونية وأحكام قضائية تتعلق بالتدخل الدولي والنزاعات المسلحة.

إن التركيز في هذا البحث ينصب على تقديم تحليل قانوني معمّق لدور التدخل الدولي في دعم النزاعات المسلحة الداخلية، وتأثيره على الاستقرار السياسي والاقتصادي في السودان، كما يسعى إلى تحديد الأطر القانونية التي يمكن أن تسهم في تحقيق تدخل دولي فعال ومحايد، بهدف وضع توصيات عملية لتحسين السياسات الدولية المتعلقة بالنزاعات المسلحة الداخلية وبهذا الشكل، ويأمل البحث أن يقدم مساهمة علمية متميزة تساهم في تطوير فهم أوسع وأكثر شمولية لدور القانون الدولي في معالجة النزاعات المسلحة وتحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي في الدول المتأثرة بهذه الأزمات.

أهداف البحث

يهدف البحث إلى تقديم دراسة شاملة تتناول مختلف جوانب هذا الموضوع من منظور قانوني وتحليلي ويمكن تلخيص الأهداف الرئيسة للبحث في ثلاثة محاور أساسية متكاملة:

أولاً :دراسة أدوار التدخل الدولي في النزاعات المسلحة الداخلية

التدخل الدولي في النزاعات المسلحة الداخلية يمثل أحد أبرز الظواهر التي تشكل تحديًا للقانون الدولي المعاصر ويتمثل الهدف الأول لهذا البحث في دراسة وتحليل أدوار التدخل الدولي بمختلف أشكاله، سواء كانت سياسية أو عسكرية أو إنسانية، ومدى التزام هذه التدخلات بالمبادئ القانونية الدولية التي تحكم النزاعات المسلحة والسيادة الوطنية للدول، ويسعى البحث إلى استعراض وتحليل الأطر القانونية التي تنظم التدخل الدولي، مثل ميثاق الأمم المتحدة واتفاقيات جنيف، مع تسليط الضوء على كيفية تطبيق هذه الأطر في السياق السوداني.

إضافة إلى ذلك، يهتم البحث بدراسة الجهات الفاعلة في التدخل الدولي، سواء كانت منظمات دولية، مثل الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي، أو دولًا أجنبية تتدخل لأسباب إنسانية أو استراتيجية، كما يسعى إلى تقييم مدى توازن هذه التدخلات بين الأهداف المعلنة (مثل حفظ السلام أو تقديم المساعدات) والنتائج الواقعية على الأرض، خاصة في النزاعات السودانية التي امتدت لعقود وأدت إلى تداعيات خطيرة على المجتمع والدولة.

ثانيًا :تحليل تأثير التدخل الدولي على الاستقرار السياسي والاقتصادي في السودان

الهدف الثاني يتمثل في تحليل الأثر الذي يتركه التدخل الدولي على الاستقرار السياسي والاقتصادي في السودان، فمن المعروف أن النزاعات المسلحة الداخلية تترك آثارًا عميقة على استقرار الدول المتأثرة بها، حيث يؤدي استمرار العنف إلى تآكل المؤسسات الوطنية وإضعاف قدرة الدولة على إدارة شؤونها، ويسعى البحث إلى تقديم تحليل شامل لتأثير التدخل الدولي في السودان، خاصة

من حيث قدرته على إحداث تغييرات إيجابية أو سلبية على الاستقرار السياسي، ويتناول البحث كيفية تأثير التدخل الدولي على النظام السياسي السوداني، بما في ذلك تعزيز الحوار الوطني أو تعطيله، وتعزيز أو تقويض سيادة الدولة وأما من الناحية الاقتصادية، يهدف البحث إلى دراسة التداعيات الاقتصادية للتدخلات الدولية، سواء من حيث تقديم المساعدات الإنسانية والتنموية أو التسبب في أعباء اقتصادية إضافية نتيجة للعقوبات أو النزاعات الممتدة. كما سيتم تحليل بيانات وإحصاءات توضح التأثيرات الملموسة للتدخل الدولي على القطاعات الاقتصادية المختلفة في السودان، مثل الزراعة والصناعة والبنية التحتية.

ثالثًا :اقتراح حلول قانونية لمعالجة الإشكاليات الناتجة عن التدخل الدولي

من بين أهم أهداف هذا البحث تقديم حلول قانونية وعملية لمعالجة الإشكاليات المتعلقة بالتدخل الدولي في النزاعات المسلحة الداخلية، ويركز هذا الهدف على تطوير إطار قانوني أكثر شمولية وفعالية لتنظيم التدخلات الدولية، بما يضمن تحقيق التوازن بين احترام السيادة الوطنية وحماية حقوق الإنسان وإنهاء النزاعات.

سيقدم البحث مقترحات قانونية مستندة على تحليل دقيق للثغرات الموجودة في الإطار القانوني الحالي، **ومن بين هذه المقترحات:** تعزيز دور المنظمات الإقليمية، مثل الاتحاد الإفريقي، في حلّ النزاعات بطرق أكثر حيادية وفعالية، وتعزيز الشفافية في آليات التدخل الدولي.

كما يسعى البحث إلى تقديم توصيات محددة لتحسين التعاون بين الحكومة السودانية والمجتمع الدولي، بما يضمن تحقيق استقرار مستدام وإعادة بناء الدولة السودانية بشكل يتيح لها تجاوز أزماتها، وستشمل التوصيات كيفية وضع استراتيجيات قانونية ودبلوماسية طويلة الأمد تهدف إلى معالجة أسباب النزاعات من جذورها بدلًا من الاكتفاء بالتعامل مع نتائجها.

المبحث الأول/ الإطار النظري والمفاهيمي للتدخل الدولي والنزاعات المسلحة

المطلب الأول/ مفهوم التدخل الدولي وأسسه القانونية

يُعد التدخل الدولي إحدى القضايا المثيرة للجدل في القانون الدولي، حيث يعكس تعقيدات العلاقة بين سيادة الدول وضرورة الحفاظ على الأمن والسلام الدوليين، ويُعرف التدخل الدولي في سياق القانون الدولي بأنه تدخل طرف خارجي (دولة، أو منظمة دولية، أو تحالف دولي) في الشؤون الداخلية لدولة ما، سواءً كان ذلك بناءً على طلب من الدولة المعنية أو بدون موافقتها وينطوي التدخل الدولي عادةً على محاولات لمعالجة قضايا ذات طبيعة سياسية، أو إنسانية، أو أمنية، وغالبًا ما يُبرر من قبل الأطراف المتدخلة بأنه ضرورة للحفاظ على السلم والأمن أو حماية حقوق الإنسان.[١]

ويرتكز التدخل الدولي على مجموعة من المبادئ التي تنظّم العلاقات بين الدول، ومن أبرزها مبدأ السيادة الوطنية الذي يُعد حجر الزاوية في القانون الدولي، ورغم أن ميثاق الأمم المتحدة يُلزم جميع الدول بعدم التدخل في الشؤون الداخلية لدولة أخرى، فإنه يسمح بالتدخل في حالات استثنائية، مثل حماية حقوق الإنسان أو في إطار الفصل السابع من الميثاق، عندما يُشكل النزاع الداخلي تهديدًا للسلم والأمن الدوليين.[٢]

وفي السياق السوداني، يُثار التساؤل حول مدى توافق التدخلات الدولية مع المبادئ القانونية الدولية، خاصة أن النزاعات المسلحة الداخلية التي شهدها السودان على مدى العقود الماضية جذبت اهتمامًا دوليًا واسعًا، مما أدى إلى تدخلات متعددة الأشكال، أبرزها التدخلات الإنسانية والعسكرية والدبلوماسية.

الفرع الأول / تعريف التدخل الدولي وأنماطه

أنواع التدخل الدولي

للتدخل الدولي أنواع متعددة تختلف باختلاف أهدافه وأساليبه، ويمكن تصنيفها إلى ثلاثة أنواع رئيسة: التدخل السياسي، والتدخل الاقتصادي، والتدخل العسكري.[٣]

١. **التدخل السياسي**

التدخل السياسي هو أحد الأشكال الأكثر شيوعًا للتدخل الدولي، ويتمثل في الجهود الدبلوماسية الرامية إلى حل النزاعات المسلحة أو تحقيق الاستقرار السياسي في دولة معينة، ويشمل هذا النوع من التدخل الوساطات، والمفاوضات، والضغط السياسي على الأطراف المتنازعة، وغالبًا ما تُنفذ هذه الجهود من قبل الأمم المتحدة، أو المنظمات الإقليمية مثل الاتحاد الإفريقي، أو القوى الكبرى.[٤]
وفي حالة السودان، أدّى التدخل السياسي الدولي دورًا كبيرًا في التوسط بين الأطراف المتنازعة، مثل جهود الوساطة التي أدت إلى توقيع اتفاقية السلام الشامل لعام ٢٠٠٥، والتي أسفرت عن استقلال جنوب السودان، ومع ذلك، فإن فعالية هذه التدخلات تظل محل جدل واسع، حيث تواجه صعوبات تتعلق بتحقيق التوازن بين مصالح الأطراف المتدخلة واحترام سيادة الدولة.

٢. **التدخل الاقتصادي**

التدخل الاقتصادي يتمثل في فرض عقوبات اقتصادية، أو تقديم المساعدات الإنسانية والتنموية، أو تطبيق برامج لإعادة بناء الدول التي تعاني من النزاعات، ويُستخدم هذا النوع من التدخل كأداة للضغط على الأنظمة السياسية أو الجماعات المسلحة للامتثال لمتطلبات المجتمع الدولي.
وفي السودان، فرضت القوى الدولية عقوبات اقتصادية على النظام الحاكم خلال فترات النزاعات، مستهدفة الضغط من أجل وقف العنف وانتهاكات حقوق الإنسان، وفي المقابل، قدمت المنظمات

الدولية مساعدات إنسانية لدعم السكان المتضررين من النزاع، ورغم أهمية هذه المساعدات، إلا إن تأثير العقوبات الاقتصادية كان محل انتقاد، حيث يُعتقد أنها فاقمت الأزمة الاقتصادية وزادت من معاناة الشعب السوداني.[٥]

٣. **التدخل العسكري**

التدخل العسكري يُعد الشكل الأكثر وضوحًا وحساسية للتدخل الدولي، ويحدث عندما تستخدم الدول أو المنظمات الدولية القوة العسكرية في النزاعات المسلحة الداخلية، ويتخذ هذا التدخل أشكالًا متعددة، مثل إرسال قوات حفظ سلام، أو فرض مناطق حظر جوي، أو حتى شن عمليات عسكرية مباشرة، وفي حالة السودان، كان التدخل العسكري الدولي حاضرًا بشكل كبير في إقليم دارفور، حيث أُرسلت قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي (يوناميد) لحماية المدنيين ودعم جهود السلام، ومع ذلك، واجه هذا التدخل تحديات كبيرة، مثل نقص الموارد والقيود المفروضة على حركة القوات، مما حدّ من فعاليته في إنهاء النزاع.[٦]

الفرع الثاني/ الإشكالية القانونية بين مبدأ السيادة الوطنية وضرورة التدخل

تقييم التدخل الدولي في النزاعات المسلحة

من المهم الإشارة إلى أن أنواع التدخل الدولي لا تعمل بمعزل عن بعضها البعض، بل تتداخل لتشكيل استراتيجيات شاملة تهدف إلى إدارة النزاعات المسلحة الداخلية، ومع ذلك، فإن نجاح التدخل الدولي يعتمد على عدة عوامل رئيسة[٧]:

أولاً: الشرعية الدولية تؤدّي دورًا حاسمًا، حيث يرتبط مدى نجاح التدخل بمدى توافقه مع القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن

ثانيًا: التنسيق بين الأطراف يعد عنصرًا أساسيًا لتحقيق الفعالية، حيث يتطلب الأمر تعاونًا وثيقًا بين الجهات الفاعلة الدولية والإقليمية

ثالثًا: احترام السيادة الوطنية يعتبر ضرورة لتحقيق توازن بين التدخل لحماية حقوق الإنسان والحفاظ على سيادة الدولة.

وفي السودان، أثارت التدخلات الدولية جدلاً واسعًا حول مدى فعاليتها وتأثيرها على النزاع. فعلى الرغم من تحقيق بعض النجاحات، مثل التوسط في اتفاقيات السلام، إلا إن العديد من التدخلات فشلت في معالجة الأسباب الجذرية للنزاع أو تحقيق استقرار مستدام، وهذا التناقض يعكس التحديات المعقدة التي تواجه التدخلات الدولية في سياقات النزاعات المسلحة، حيث تحتاج إلى استراتيجيات أكثر شمولية واستدامة لتحقيق نتائج ملموسة.

المطلب الثاني/ النزاعات المسلحة الداخلية في القانون الدولي

تُعدُّ النزاعات المسلحة الداخلية من القضايا الشائكة التي تواجه القانون الدولي المعاصر، حيث تثير تساؤلات معقدة حول مدى قدرة القانون الدولي على تنظيم هذه النزاعات والتعامل مع تأثيراتها، وعلى الرغم من أن القانون الدولي يركز تقليديًا على النزاعات المسلحة الدولية بين الدول ذات السيادة، فقد شهد العقد الأخير اهتمامًا متزايدًا بالنزاعات المسلحة الداخلية، نظرًا لتزايد حدتها وتأثيرها السلبي على الاستقرار المحلي والإقليمي والدولي، والسودان يمثل نموذجًا بارزًا لهذه النزاعات، حيث أدى تنوع الأسباب السياسية والاقتصادية والاجتماعية إلى تفاقم النزاعات المسلحة، ما استدعى التدخل الدولي لمعالجتها.[٨]

الفرع الأول/ تعريف النزاع المسلح غير الدولي ومعاييره

يُعرف النزاع المسلح الداخلي، وفقًا للقانون الدولي الإنساني، بأنه نزاع يقع داخل حدود دولة واحدة بين الحكومة وقوات متمردة، أو بين جماعات مسلحة متناحرة ويتسم هذا النوع من النزاعات بعدم مشاركة دول أخرى بشكل مباشر كأطراف متحاربة، على الرغم من إمكانية تدخل دول أو منظمات دولية لدعم أحد الأطراف أو لتحقيق أهداف إنسانية.[٩]

يعتمد القانون الدولي الإنساني في تعريف النزاع المسلح الداخلي على عدة معايير أساسية تميز هذا النوع من النزاعات عن غيرها[١٠]

أولاً، شدة النزاع تُعد معيارًا جوهريًا، حيث يجب أن يصل النزاع إلى مستوى معين من الحدة بحيث يتجاوز حدود الاضطرابات الداخلية أو أعمال الشغب العشوائية.

ثانيًا، تنظيم الأطراف يُعتبر شرطًا ضروريًا، إذ ينبغي أن تكون الأطراف غير الحكومية المشاركة في النزاع منظمة بما يكفي لتحمل المسؤولية القانونية، وهو ما يتطلب وجود هيكل قيادي واضح وقدرة على تنفيذ العمليات المسلحة بشكل منظم.

تُعد اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩، خاصة البروتوكول الإضافي الثاني لعام ١٩٧٧، الإطار القانوني الأساسي الذي يُنظم النزاعات المسلحة الداخلية ويوفر هذا الإطار قواعد تفصيلية تتعلق بحقوق المدنيين والمقاتلين، وضوابط استخدام القوة، والالتزامات بحماية السكان المتضررين من النزاعات. يهدف هذا التنظيم إلى تحقيق توازن بين الاعتبارات الإنسانية والمقتضيات العسكرية.[١١]

في حالة السودان، يمكن تصنيف النزاعات المسلحة في دارفور والنيل الأزرق وجنوب كردفان على أنها نزاعات مسلحة داخلية وفقًا للمعايير الدولية فقد شهدت هذه المناطق مواجهات طويلة الأمد بين الحكومة السودانية من جهة وقوات متمردة وجماعات مسلحة أخرى من جهة أخرى، ما أثر بشكل

كبير على استقرار البلاد ويعكس هذا الواقع التحديات التي تواجه تطبيق القانون الدولي الإنساني في النزاعات المسلحة الداخلية، خاصةً عندما تكون الأطراف المتنازعة متعددة والمصالح متشابكة.

الفرع الثاني / الإطار القانوني المنظم للنزاعات المسلحة الداخلية

القانون الدولي الإنساني يُعد المرجعية الأساسية لتنظيم النزاعات المسلحة الداخلية، حيث يضع قواعد تهدف إلى الحد من معاناة المدنيين وحماية حقوق الإنسان ومن أبرز القوانين والمعاهدات التي تنظم هذا النوع من النزاعات [١٢]:

اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ / تُعدُّ اتفاقيات جنيف ركيزة القانون الدولي الإنساني، حيث تقدم قواعد شاملة للتعامل مع النزاعات المسلحة وتنطبق الاتفاقية الرابعة على حماية المدنيين في النزاعات المسلحة الدولية، بينما يُركز البروتوكول الإضافي الثاني لعام ١٩٧٧ على النزاعات المسلحة الداخلية وينص البروتوكول الإضافي الثاني على حماية السكان المدنيين من الاعتداءات، وحظر الهجمات العشوائية، وضمان وصول المساعدات الإنسانية إلى المتضررين، ومع ذلك، يواجه تطبيق هذه القواعد تحديات كبيرة، ولا سيما عندما يتعلق الأمر بالنزاعات الداخلية التي تشمل أطرافًا غير حكومية أو جماعات متمردة[١٣].

القانون العرفي الدولي/ إلى جانب المعاهدات، يؤدي القانون العرفي دورًا محوريًا في تنظيم النزاعات المسلحة الداخلية ويُلزم هذا القانون جميع الأطراف، بغض النظر عن تصديقهم على الاتفاقيات الدولية وتشمل القواعد العرفية حظر الهجمات على المدنيين، وحماية الممتلكات المدنية، والالتزام بتقديم المعاملة الإنسانية للأسرى والجرحى.[١٤]

القانون الجنائي الدولي / يؤدي القانون الجنائي الدولي دورًا هامًا في محاسبة المسؤولين عن الجرائم المرتكبة أثناء النزاعات المسلحة الداخلية وتتولى المحكمة الجنائية الدولية (ICC) التحقيق في الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب المرتكبة في سياق النزاعات الداخلية، وفي حالة السودان، أصدرت المحكمة الجنائية الدولية مذكرات توقيف ضد قادة متورطين في جرائم حرب في دارفور، مما يعكس أهمية القانون الجنائي الدولي في تعزيز العدالة ومساءلة المسؤولين.[١٥].

قرارات الأمم المتحدة/ تُعد قرارات مجلس الأمن الدولي أحد أدوات التدخل القانوني في النزاعات المسلحة الداخلية. غالبًا ما تُستخدم هذه القرارات لفرض عقوبات أو إرسال بعثات حفظ سلام للمناطق المتضررة وعلى سبيل المثال، أُنشئت بعثة الاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة في دارفور (يوناميد) بموجب قرار مجلس الأمن رقم ١٧٦٩، بهدف حماية المدنيين ودعم جهود السلام.

الفرع الثالث/ التحديات المتعلقة بتطبيق القوانين الدولية في النزاعات المسلحة الداخلية

نجد أنه بالرغم من وجود إطار قانوني دولي ينظم النزاعات المسلحة الداخلية، إلا إن تطبيق هذه القوانين يواجه العديد من التحديات التي تعيق فعاليتها، وأحد أبرز هذه التحديات هو مسألة الاعتراف بالأطراف المتنازعة وفي كثير من الحالات، ترفض الدول الاعتراف بالجماعات المسلحة كأطراف قانونية، مما يؤدي إلى صعوبة تطبيق القوانين الدولية التي تستند إلى مبدأ المساواة في الالتزامات بين الأطراف المتنازعة.

بالإضافة إلى ذلك، تُعد السيادة الوطنية عقبة رئيسة أمام التدخل الدولي وتنظر العديد من الدول إلى النزاعات المسلحة الداخلية إلى أنها شأن داخلي، مما يجعلها ترفض أي تدخل خارجي حتى لو كان ذلك في إطار القانون الدولي الإنساني وهذا الحاجز يؤدي إلى غياب الإشراف الدولي ويحد من قدرة المجتمع الدولي على فرض احترام القوانين.[١٦]

عامل آخر يزيد من تعقيد الوضع هو عدم تعاون الأطراف المتنازعة، وفي كثير من الأحيان، ترفض الجماعات المسلحة أو الحكومات الالتزام بالقوانين الدولية، مما يؤدي إلى استمرار الانتهاكات الإنسانية والتصعيد في النزاع وهذا الرفض يجعل من الصعب فرض قواعد القانون الدولي أو تحقيق محاسبة فعالة للأطراف المسؤولة عن الانتهاكات.

المطلب الثالث / التحليل القانوني والتطبيقي للتدخل الدولي في السودان

تُعد النزاعات المسلحة في السودان نموذجًا معقدًا يتطلب دراسة شاملة للإطار القانوني الذي يحكم التدخل الدولي في مثل هذه النزاعات. ويُحدد هذا الإطار من خلال مجموعة من القوانين الدولية والمعاهدات والقرارات التي تسعى إلى تنظيم التدخلات وضمان توافقها مع مبادئ القانون الدولي الإنساني والسياسي. تُبرز تجربة السودان أهمية النظر في دور المنظمات الدولية، مثل الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي، باعتبارها جهات فاعلة رئيسية في التدخلات الدولية الهادفة إلى تحقيق السلام والاستقرار.[١٧]

الفرع الأول / القوانين الدولية المطبقة

القوانين الدولية المتعلقة بالتدخل في النزاعات المسلحة تنقسم على نوعين رئيسين: القوانين العامة، مثل ميثاق الأمم المتحدة، والقوانين المتخصصة التي تتعلق بالقانون الدولي الإنساني. في حالة السودان، كانت هذه القوانين تمثل الإطار القانوني الذي يبرر أو ينظم التدخل الدولي.

يعد ميثاق الأمم المتحدة المرجعية الأساسية للتدخلات الدولية. ينص الميثاق على مبدئين رئيسين، الأول هو مبدأ السيادة الوطنية، الوارد في المادة ٢ الفقرة(٧)، والذي يؤكد على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وأما المبدأ الثاني فيتعلق بالفصل السابع من الميثاق، الذي يتيح التدخل الدولي إذا كان النزاع يمثل تهديدًا للسلم والأمن الدوليين، وفي حالة السودان، تم استخدام الفصل

السابع كأساس قانوني لإرسال بعثات حفظ السلام، مثل بعثة الاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة في دارفور (يوناميد)، التي أُنشئت بموجب قرار مجلس الأمن رقم ١٧٦٩.[١٨]

أما بالنسبة للقانون الدولي الإنساني، فإن اتفاقيات جنيف والبروتوكولات الإضافية تُعدُّ الإطار الأساسي لحماية المدنيين وتنظيم النزاعات المسلحة الداخلية ويتضمن البروتوكول الإضافي الثاني لعام ١٩٧٧، الذي يُطبق على النزاعات المسلحة غير الدولية، معايير لحماية المدنيين وضمان وصول المساعدات الإنسانية وفي السودان، كانت هذه القوانين أساسية في جهود المنظمات الدولية لتقديم المساعدات الإنسانية إلى المناطق المتضررة مثل دارفور وجنوب كردفان والنيل الأزرق.

من جهة أخرى، يؤدي القانون الجنائي الدولي دورًا مهمًا في محاسبة المسؤولين عن انتهاكات القانون الإنساني أثناء النزاعات المسلحة والمحكمة الجنائية الدولية (ICC) هي الأداة الأساسية في هذا المجال، وفي حالة السودان، أصدر مجلس الأمن قرارًا بإحالة الوضع في دارفور إلى المحكمة الجنائية الدولية بموجب القرار رقم ١٥٩٣، مما أدى إلى توجيه تهم بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية ضد عدد من القادة السودانيين البارزين.

وأخيرًا، يُعد مجلس الأمن الدولي الجهة التي تملك سلطة فرض التدخلات الدولية بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، وفي حالة السودان، صدرت عدة قرارات من مجلس الأمن تضمنت فرض عقوبات على الأطراف المتورطة في النزاع، وإرسال بعثات حفظ السلام لحماية المدنيين، ودعم جهود السلام، بالإضافة إلى الإشراف على تنفيذ اتفاقيات السلام، مثل اتفاقية السلام الشامل لعام ٢٠٠٥ التي أنهت الحرب بين شمال وجنوب السودان.[١٩]

الفرع الثاني / دور المنظمات الدولية

تؤدّي المنظمات الدولية دورًا محوريًا في إدارة النزاعات المسلحة في السودان، حيث تمثل أدوات رئيسة للتدخل الدولي ضمن إطار القانون الدولي، ومن بين هذه المنظمات، تبرز الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي باعتبارهما الأكثر تأثيرًا في جهود حل النزاع في السودان.

تعتبر الأمم المتحدة الجهة الدولية الرئيسة المسؤولة عن الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، وقد كان لها دور كبير في النزاعات السودانية عبر عدة آليات، ومن أبرز هذه الآليات كانت بعثات حفظ السلام التي أرسلتها الأمم المتحدة إلى السودان، وأبرز هذه البعثات كان بعثة الأمم المتحدة في السودان (UNMIS) التي عملت على مراقبة تنفيذ اتفاقية السلام الشامل بين الشمال والجنوب، بالإضافة إلى بعثة الاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة في دارفور (يوناميد)، التي كانت تهدف إلى حماية المدنيين وضمان وصول المساعدات الإنسانية، كما عملت الأمم المتحدة من خلال وكالاتها المختلفة، مثل برنامج الأغذية العالمي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، لتقديم المساعدات الإنسانية

إلى المناطق المتضررة في السودان، وإلى جانب ذلك، فرض مجلس الأمن الدولي عقوبات تستهدف الأفراد والكيانات المسؤولة عن انتهاكات حقوق الإنسان في السودان، وذلك بهدف الضغط على الأطراف المتورطة لإنهاء العنف والاقتتال.[٢٠]

أما الاتحاد الإفريقي، فهو المنظمة الإقليمية الرئيسة التي تعنى بالنزاعات في القارة الإفريقية، وقد كان السودان من بين أولويات أجندته وأدّى الاتحاد الإفريقي دورًا بارزًا في النزاعات السودانية من خلال عدة آليات، مثل الوساطة في النزاعات، فقد قاد الاتحاد الإفريقي العديد من جهود الوساطة بين الحكومة السودانية والجماعات المسلحة، وأبرزها التوسط في اتفاقية أبوجا للسلام في دارفور عام ٢٠٠٦، كما كان الاتحاد الإفريقي جزءًا مركزيًا في بعثة يوناميد المشتركة مع الأمم المتحدة في دارفور، وهي تعتبر أول بعثة حفظ سلام مشتركة بين الاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة وعلاوة على ذلك، سعى الاتحاد الإفريقي إلى تعزيز الملكية الإقليمية، مروجًا لحلول أفريقية للمشكلات الإفريقية مع التركيز على ضمان أن تكون الحلول الخاصة بالسودان نابعة من داخل القارة الإفريقية نفسها[٢١]. بالإضافة إلى ذلك، كان هناك دور محدود لبعض المنظمات الأخرى في التعامل مع النزاع في السودان، وعلى سبيل المثال، جامعة الدول العربية قد أدّت دورًا محدودًا في الوساطة بين الأطراف السودانية، لكن تأثيرها كان أقل مقارنة بالأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي، كما أن المنظمات غير الحكومية، مثل اللجنة الدولية للصليب الأحمر ومنظمات الإغاثة الدولية الأخرى، كانت نشطة في تقديم المساعدات الإنسانية وتوثيق الانتهاكات التي تعرض لها المدنيون في السودان.

الفرع الثالث/ تحديات الإطار القانوني والدور الدولي

رغم الجهود الدولية لتنظيم التدخل في النزاعات السودانية، يواجه الإطار القانوني للتدخل الدولي ودور المنظمات الدولية تحديات كبيرة تعيق تحقيق الأهداف المنشودة، وأول هذه التحديات هو مبدأ السيادة الوطنية، الذي يُعد من أبرز العقبات التي تواجه التدخل الدولي، وغالبًا ما ترفض الحكومات التدخلات الخارجية بحجة حماية سيادتها، وهو ما ظهر بوضوح في السودان، حيث أثرت هذه القضية على فعالية البعثات الدولية وعرقلت وصول المساعدات الإنسانية إلى المناطق المتضررة.[٢٢]

التسييس والتدخلات المتعارضة يمثل تحديًا آخر يعقد الوضع. تُتهم المنظمات الدولية في كثير من الأحيان بالتسييس أو الانحياز لطرف على حساب الآخر، مما يؤدي إلى فقدان ثقة الأطراف المحلية المتنازعة. في السودان، أدى تضارب المصالح بين القوى الدولية والإقليمية إلى تعقيد الأوضاع وزيادة صعوبة إيجاد حلول مستدامة للنزاع.

إضافة إلى ذلك، تعاني بعثات حفظ السلام والمنظمات الدولية من نقص في الموارد والتمويل، وهو ما يحد من قدرتها على تنفيذ مهامها وتحقيق أهدافها وهذه العقبة المالية تُضعف من فعالية التدخل الدولي وتُسهم في استمرار النزاعات.[٢٣]

يُشكل عدم الالتزام بالقانون الدولي من قبل الأطراف المتنازعة تحديًا كبيراً، وفي السودان، تجاهلت كل من الحكومة والجماعات المسلحة القوانين الدولية في العديد من المناسبات، مما أدى إلى استمرار الانتهاكات الإنسانية وزيادة معاناة المدنيين وهذا التجاهل يعكس الحاجة إلى آليات أكثر صرامة لضمان احترام القانون الدولي في النزاعات المسلحة.

المبحث الثاني/ أشكال وأنماط التدخل الدولي في السودان

المطلب الأول / تحليل النزاعات المسلحة الداخلية في السودان

شهد السودان منذ استقلاله عام ١٩٥٦ سلسلة من النزاعات المسلحة الداخلية التي شكّلت تهديدًا دائمًا لاستقراره السياسي والاقتصادي، وتتبع جذور هذه النزاعات من مجموعة من العوامل التاريخية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تراكمت على مر العقود.

بدأت النزاعات المسلحة في السودان بالتمرد الأول في الجنوب عام ١٩٥٥ قبل الاستقلال، حيث تصاعدت التوترات بين المركز في الشمال ومناطق الجنوب المهمشة وتعمقت الأزمة مع تبني الحكومات المتعاقبة سياسات مركزية ركزت السلطة والثروة في يد النخبة الشمالية، مما أدى إلى تهميش الأقاليم الأخرى، خاصة الجنوب، ودارفور، والنيل الأزرق، وجنوب كردفان.[٢٤]

تُعد الحرب الأهلية السودانية الأولى (١٩٥٥-١٩٧٢) والثانية (١٩٨٣-٢٠٠٥) من أبرز الحلقات في تاريخ النزاعات المسلحة في السودان والحرب الثانية كانت ذات طابع عرقي وديني، حيث اشتدت بين الحكومة المركزية والجماعات المسلحة الجنوبية بقيادة الحركة الشعبية لتحرير السودان وانتهت هذه الحرب بتوقيع اتفاقية السلام الشامل في ٢٠٠٥، التي أسفرت عن استقلال جنوب السودان في عام ٢٠١١، لكنها لم تحقق السلام المستدام.

في إقليم دارفور، اشتعل النزاع عام ٢٠٠٣، مدفوعًا بالمطالب السياسية والاقتصادية لسكان الإقليم الذين شعروا بالإهمال والتهميش وتصاعد النزاع إلى مستوى كارثي مع تورط الميليشيات المحلية ("الجنجويد") المدعومة من الحكومة، مما أدى إلى اتهامات بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية. كذلك، اندلعت النزاعات في النيل الأزرق وجنوب كردفان مع تمرد الحركات المسلحة التي رفضت المركزية، مطالبة بحقوق أكبر للتمثيل السياسي وتوزيع عادل للموارد.[٢٥]

الفرع الأول / الأطراف المتنازعة

١. القوى المحلية

تُعد الحكومة المركزية في السودان الطرف الرئيس في النزاعات المسلحة الداخلية، حيث تبنت الحكومات المتعاقبة سياسات قمعية لمواجهة المعارضة المسلحة واستخدمت الحكومة السودانية القوات المسلحة وميليشيات محلية، أبرزها ميليشيا "الجنجويد"، التي أدّت دورًا حاسمًا في نزاع دارفور، حيث ارتبطت باسمها العديد من الانتهاكات التي زادت من تعقيد النزاع وإطالة أمده.

في المقابل، تنوعت الحركات المسلحة التي واجهت الحكومة السودانية وسعت إلى تحقيق مطالب سياسية أو اجتماعية ومن أبرز هذه الجماعات، الحركة الشعبية لتحرير السودان(SPLM) ، التي تأسست في الجنوب وقادت الحرب الأهلية الثانية ضد الحكومة، مما أدى لاحقًا إلى انفصال جنوب السودان، وفي دارفور برزت حركتا تحرير السودان (SLM) والعدل والمساواة (JEM) كأهم القوى التي قادت التمرد ضد الحكومة المركزية، مطالبةً بتمثيل سياسي أكبر وعدالة في توزيع الموارد. بالإضافة إلى ذلك، ظهرت الحركة الشعبية لتحرير السودان – قطاع الشمال (SPLM–N) كقوة معارضة قاتلت الحكومة في منطقتي جنوب كردفان والنيل الأزرق.[٢٦]

إلى جانب الحكومة والحركات المسلحة، أدّت القبائل والجماعات المحلية دورًا محوريًا في النزاعات وغالبًا ما أدت التوترات العرقية والقبلية إلى تفاقم الصراعات، خاصة في دارفور، حيث تصاعدت الخلافات بين القبائل العربية والإفريقية نتيجة النزاع على الموارد والتمثيل السياسي وهذه التوترات القبلية ساهمت في تعقيد النزاع، مما جعله أكثر تشابكًا وأصعب على الحل.

٢. القوى الدولية والإقليمية

تؤدّي الدول الإقليمية والقوى الدولية أدوارًا مؤثرة في النزاعات المسلحة في السودان، حيث تتداخل المصالح السياسية والاقتصادية مع الديناميكيات الداخلية للنزاعات. على المستوى الإقليمي، يبرز دور جنوب السودان بشكل خاص بعد انفصاله عن السودان فقد استمر بدوره البارز في النزاعات السودانية، حيث شهدت العلاقات بين الخرطوم والمعارضة المسلحة في جوبا تبادلاً للدعم، مما عمّق التعقيدات في المشهد السياسي والأمني. إلى جانب ذلك، تورطت كل من تشاد وليبيا في دعم جماعات مسلحة مختلفة في دارفور وجاء هذا الدعم مدفوعًا بأسباب سياسية واقتصادية، حيث استغلت هذه الدول الصراعات السودانية لتعزيز نفوذها في المنطقة وتحقيق مصالحها الخاصة، مما زاد من حدة النزاع وأطال أمده.[٢٧]

وعلى الصعيد الدولي، مارست الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي ضغوطًا كبيرة على الحكومة السودانية لوقف العنف في دارفور وشملت هذه الضغوط دعم فرض العقوبات الدولية بهدف كبح

الانتهاكات وخلق بيئة أكثر استقرارًا، وفي المقابل، اتخذت الصين وروسيا موقفًا مختلفًا تمامًا، حيث قدمتا الدعم للحكومة السودانية مدفوعتين بمصالح اقتصادية واستراتيجية، خصوصًا في قطاع النفط وهذا الدعم الدولي المتباين يعكس التناقضات في المصالح بين القوى الدولية، مما أثر بشكل مباشر على طبيعة النزاع وتطوره.

- وفقًا لتقارير الأمم المتحدة، بلغ معدل الفقر في السودان أكثر من ٤٦% خلال فترة النزاعات، مما يعكس التأثير السلبي للعقوبات والنزاعات على المستوى المعيشي للسكان.
- انخفضت صادرات السودان النفطية بنسبة تزيد عن ٥٠% بعد انفصال جنوب السودان في ٢٠١١، مما أضعف الاقتصاد وزاد من اعتماده على المساعدات الدولية.
- تشير تقديرات البنك الدولي إلى أن السودان تلقى مساعدات إنسانية وتنموية بقيمة تزيد عن ٢,٥ مليار دولار خلال العقد الماضي، لكن غالبيتها ذهبت لتخفيف الأزمات الطارئة بدلاً من دعم التنمية المستدامة.

وقد تنوعت أشكال التدخل الدولي في السودان بين عدة أنماط رئيسة، وأحد هذه الأشكال هو التدخل العسكري المباشر، الذي يظهر من خلال بعثات حفظ السلام، مثل "بعثة الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي في دارفور"(UNAMID) ، التي انطلقت في عام ٢٠٠٧، وإلى جانب ذلك، يتمثل شكل آخر من التدخل في الدعم السياسي والاقتصادي لأطراف النزاع، حيث تقدم بعض القوى الإقليمية والدولية دعمًا ماليًا وعسكريًا لجماعات معارضة، مما يعزز تعقيد المشهد السياسي. أما التدخل الإنساني، فهو يهدف إلى حماية المدنيين وتقديم المساعدات الإنسانية، ولكنه قد يُستخدم في بعض الأحيان كذريعة لتحقيق تدخلات سياسية تخدم أجندات معينة [٢٨].

جدول (١) يوضح أنواع التدخلات الدولية في السودان وتأثيرها خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٢٠)

نوع التدخل	عدد الحالات المسجلة (٢٠٠٠-٢٠٢٠)	الأثر الرئيسي
التدخل العسكري المباشر	5	تصاعد النزاعات وتأخير الحلول
الدعم المالي والعسكري	8	زيادة التوترات المسلحة
التدخل الإنساني	12	تحسين الوضع الإنساني جزئيًا

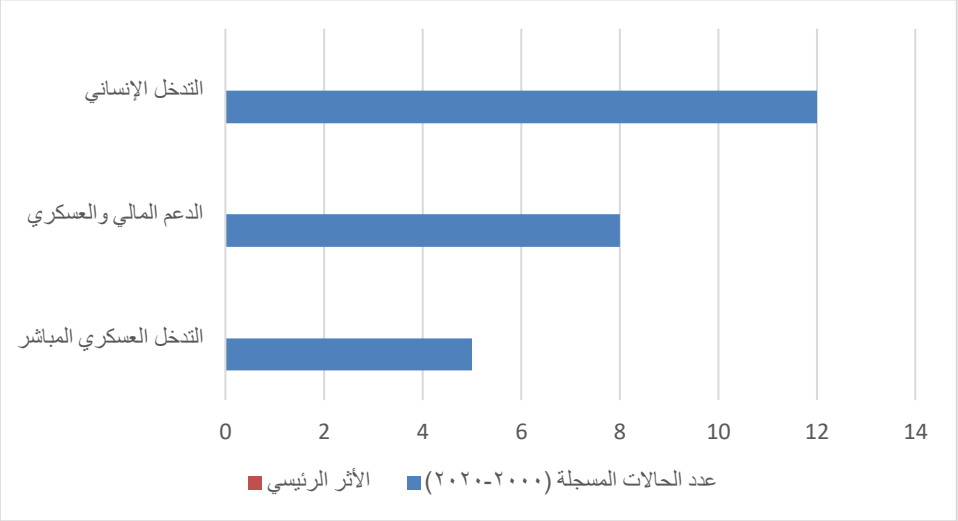

الفرع الثاني / تأثير التدخل الدولي على الاستقرار السياسي

تعزيز الانقسامات السياسية في السودان كان من أبرز نتائج التدخل الدولي، حيث أسهم هذا التدخل في تفاقم الخلافات بين الأطراف السودانية، فعلى سبيل المثال، أدى دعم بعض القوى الدولية لأطراف محددة، مثل الحركات المتمردة في دارفور، إلى زيادة حدة الاستقطاب السياسي وإضعاف سلطة الحكومة المركزية، مما زاد من تعقيد المشهد السياسي وأثر سلبًا على جهود تحقيق الاستقرار.[٢٩] بالإضافة إلى ذلك، تسبب التدخل الدولي في تدهور المؤسسات الحكومية السودانية. ووفقًا لتقرير البنك الدولي لعام ٢٠٢١، فإن الدول التي تشهد تدخلًا خارجيًا في نزاعاتها المسلحة غالبًا ما تعاني من ضعف في أداء مؤسساتها السياسية، وفي السودان، انعكس ذلك من خلال انخفاض ملحوظ في مؤشر الحوكمة خلال الفترات التي شهدت نزاعات مدعومة خارجيًا، مما زاد من تحديات بناء الدولة وتعزيز قدرتها على تقديم الخدمات الأساسية.[٣٠]

جدول (٢) يبيّن تدهور مؤشر الحوكمة في السودان خلال فترات النزاع والتدخل الدولي (٢٠٠٥ – ٢٠٢٠)

العام	مؤشر الحوكمة (٠ = ضعيف، ١٠٠ = قوي)
2005	25
2010	18
2020	12

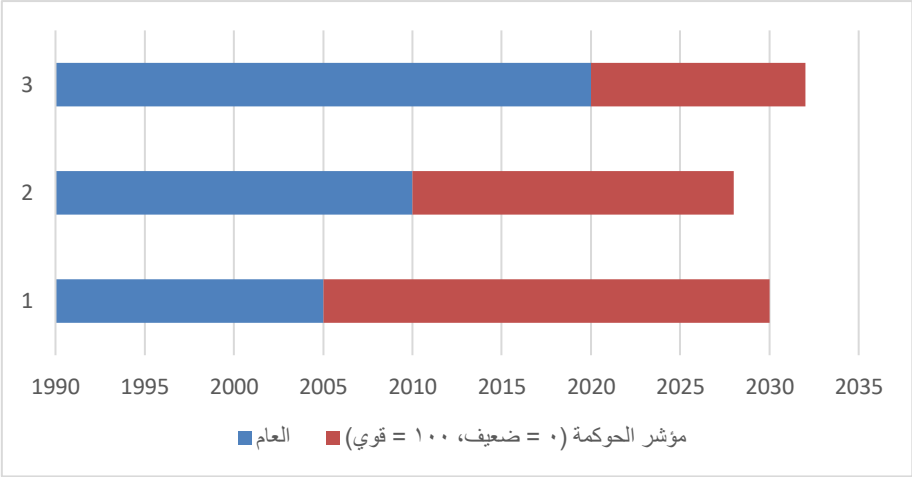

الفرع الثالث / تأثير التدخل الدولي على الاستقرار الاقتصادي

تراجع النمو الاقتصادي في السودان كان نتيجة مباشرة للنزاعات المسلحة المدعومة خارجيًا، حيث أثرت هذه النزاعات بشكل كبير على أداء الاقتصاد الوطني وفقًا لبيانات البنك الدولي، شهد الناتج المحلي الإجمالي للسودان انخفاضًا ملحوظًا خلال سنوات النزاع، مما أدى إلى تراجع قدرة الدولة على تحقيق النمو المستدام وهذا التدهور الاقتصادي انعكس سلبًا على مختلف القطاعات الإنتاجية والخدمية، وزاد من معاناة المواطنين نتيجة ارتفاع معدلات الفقر والبطالة.

جدول(٣) يوضح تراجع الناتج المحلي الإجمالي للسودان نتيجة النزاعات والتدخلات الدولية (٢٠٠٥ – ٢٠٢٠)

العام	الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار)
2005	52.1
2010	66.5
2020	25.8

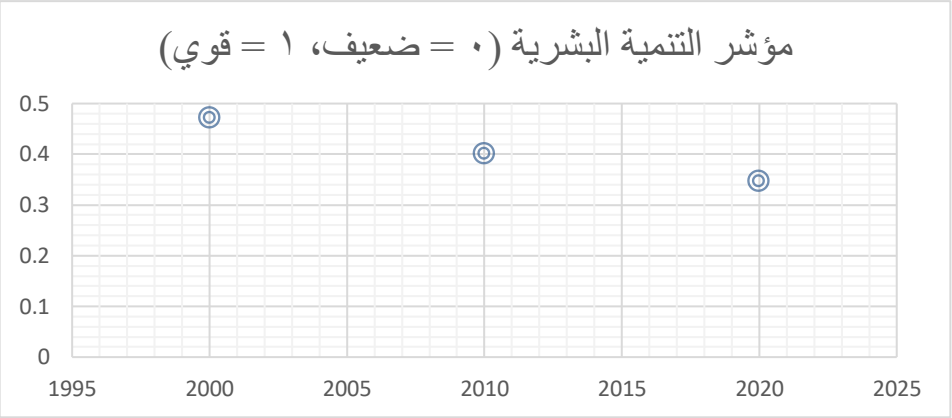

منذ عام ٢٠٠٣، أدّت الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي دورًا كبيرًا في التعامل مع الأزمات في دارفور، حيث شهد الإقليم تدخلًا دوليًا مكثفًا بهدف الحدّ من النزاعات المسلحة وحماية المدنيين، ووفقًا لتقرير منظمة العفو الدولية لعام ٢٠٢٠، تسببت هذه النزاعات في نزوح أكثر من ٢,٧ مليون شخص، مما أدى إلى تفاقم الأزمة الإنسانية في المنطقة، ومع ذلك، تشير الإحصاءات إلى أن تدخل بعثة "يوناميد" أسهم في خفض نسبة الهجمات المسلحة بنسبة ٢٥% خلال الفترة ما بين ٢٠١١ و٢٠١٩، مما يعكس أهمية الجهود الدولية في تقليل حدة العنف[٣١].

وعلى الرغم من ذلك، كان للنزاعات تأثير مدمر على التنمية في دارفور. تُظهر بيانات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) أن مؤشر التنمية البشرية في الإقليم شهد انخفاضًا كبيرًا نتيجة النزاعات المستمرة. هذا التدهور أدى إلى تراجع فرص التعليم والخدمات الصحية والتنمية الاقتصادية، مما زاد من معاناة السكان وأضعف فرص تحسين أوضاعهم المعيشية.

الفرع الرابع / التحليل العام للتأثير الدولي

رغم أن التدخل الدولي أسهم في تحقيق بعض الفوائد الاقتصادية والسياسية، مثل دعم عمليات السلام وتقديم المساعدات الإنسانية، إلا إن التداعيات السلبية كانت أكثر وضوحًا في كثير من الأحيان[٣٢] .

- على الصعيد السياسي، أدت التدخلات إلى تقلبات مستمرة في النظام السياسي السوداني، حيث فشلت في تحقيق استقرار دائم أو معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات.
- على الصعيد الاقتصادي، أسهمت العقوبات الدولية في تفاقم الأزمات الاقتصادية، رغم محاولات المجتمع الدولي تقديم الدعم التنموي.

التحليل القانوني

تُعد التدخلات الدولية في النزاعات المسلحة الداخلية موضوعًا معقدًا يخضع لتفسيرات قانونية متعددة تتعلق بتوافق هذه التدخلات مع مبادئ وأحكام القانون الدولي، وينظر القانون الدولي إلى التدخل في شؤون الدول كاستثناء محدود يُبرَّر فقط في حالات محددة بموجب قواعده، خاصة عندما يتعلق الأمر بحماية السلم والأمن الدوليين أو منع وقوع انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، وفي سياق السودان، طرحت التدخلات الدولية تساؤلات جوهرية حول مدى شرعيتها وتوافقها مع الأطر القانونية الدولية، خاصةً في ظل التوتر المستمر بين مبدأ السيادة الوطنية ومتطلبات التدخل لحماية حقوق الإنسان.[٣٣]

إلا إن هذا المبدأ أثار تساؤلات في حالة السودان، حيث تم التدخل الدولي في عدة مناسبات دون موافقة الحكومة السودانية. وفي حالة تعارض السيادة مع تهديد السلم والأمن الدوليين، يسمح الفصل السابع من الميثاق بالتدخل في الشؤون الداخلية للدول. وقد استند مجلس الأمن الدولي إلى هذا الإطار القانوني في فرض العقوبات على السودان وإرسال بعثات حفظ السلام، مثل بعثة الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي في دارفور (يوناميد).

ثانيًا، ينظم القانون الدولي الإنساني النزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية، ويعد البروتوكول الإضافي الثاني لاتفاقيات جنيف لعام ١٩٧٧ مرجعًا أساسيًا للنزاعات غير الدولية. وطبقًا لهذه المعايير، كان يتم تطبيق قوانين لحماية المدنيين وضمان وصول المساعدات الإنسانية خلال النزاعات المسلحة في السودان، إلا إن تنفيذ هذه القواعد واجهت تحديات بسبب تعقيدات النزاع وتعدد الأطراف المتورطة. إضافةً إلى ذلك، يُعتبر مبدأ مسؤولية الحماية (R2P) حديثًا في القانون الدولي ويهدف إلى معالجة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، مثل الإبادة الجماعية وجرائم الحرب. في حالة دارفور، تم تبرير التدخل الدولي بموجب هذا المبدأ بسبب الجرائم الواسعة التي ارتكبت ضد المدنيين، والتي شملت التطهير العرقي وجرائم الحرب.[٣٤]

أما فيما يخص العقوبات الدولية، فقد فرض المجتمع الدولي عقوبات اقتصادية وسياسية على السودان، خاصةً في دارفور، ورغم أن هذه العقوبات مشروعة بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، إلا إنها تعرضت لانتقادات واسعة بسبب تأثيرها السلبي على السكان المدنيين، مما أثار تساؤلات حول مدى توافقها مع مبادئ حقوق الإنسان، وكذلك، أُحيلت قضية دارفور إلى المحكمة الجنائية الدولية في ٢٠٠٥، مما أدى إلى إصدار مذكرات توقيف بحق مسؤولين سودانيين بتهم جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية. ورغم أن إحالة القضية استندت إلى قرار مجلس الأمن رقم ١٥٩٣، فإن

تنفيذ أوامر الاعتقال واجه صعوبة بسبب رفض الحكومة السودانية التعاون، مما أثار جدلًا حول فعالية هذه الآلية القانونية.

أما التدخلات الإنسانية التي قامت بها المنظمات الدولية، فقد كانت مشروعة بموجب القانون الدولي الإنساني، الذي يضمن حق المدنيين في الحصول على المساعدات الإنسانية، إلا إن الحكومة السودانية كانت قد عرقلت وصول المساعدات في بعض الحالات، مما أثار انتقادات دولية واسعة. على الرغم من استناد التدخلات الدولية في السودان إلى أطر قانونية محددة، فإن فعاليتها ومدى توافقها مع القانون الدولي تظل محل جدل واسع، ومن جهة، ساهمت هذه التدخلات في تحقيق بعض التقدم نحو السلام وحماية المدنيين، ومن جهة أخرى، أدت إلى تفاقم التوترات السياسية والاقتصادية، مما أثار تساؤلات حول مدى تحقيقها للأهداف المعلنة.

المطلب الثاني / مقارنة قانونية بين التدخل الدولي في السودان ودول أخرى

تُعد التدخلات الدولية في النزاعات المسلحة الداخلية قضية شائكة تتطلب تحليلاً دقيقًا لتأثيرها القانوني والسياسي والاقتصادي، ويهدف هذا الجزء من البحث إلى إجراء مقارنة بين التدخل الدولي في السودان ونماذج مشابهة في دول أخرى، مثل ليبيا واليمن، لتوضيح أوجه التشابه والاختلاف في الأسس القانونية، والأهداف المعلنة، والتداعيات الناتجة.

الفرع الأول/ الإطار القانوني للتدخل الدولي في السودان

شهد السودان تدخلات دولية متنوعة استندت إلى مبررات قانونية متعددة، كان أبرزها حماية المدنيين، وحفظ السلم والأمن الدوليين، ومحاسبة المسؤولين عن الجرائم الدولية، وكانت الأهداف المعلنة لهذه التدخلات تتمثل في وقف النزاعات المسلحة في مناطق دارفور، وجنوب السودان، والنيل الأزرق، إضافة إلى حماية حقوق الإنسان ومنع الانتهاكات الجسيمة التي كانت تحدث خلال النزاعات. كما كان من بين الأهداف أيضًا تقديم المساعدات الإنسانية للمتضررين من تلك النزاعات.

أما الأسس القانونية التي استندت إليها هذه التدخلات، فكانت متنوعة وتشمل عددًا من الأطر القانونية الدولية، فقد تم الاستناد إلى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، الذي يتيح التدخل الدولي في حالة تهديد السلم والأمن الدوليين، مما مهد الطريق لإرسال بعثات حفظ السلام، مثل بعثة "يوناميد" في دارفور، وكذلك، تم إحالة الوضع في دارفور إلى المحكمة الجنائية الدولية بموجب قرار مجلس الأمن رقم ١٥٩٣، مما أعطى الضوء الأخضر للمحكمة لملاحقة المسؤولين عن الجرائم الدولية المرتكبة في تلك المنطقة. بالإضافة إلى ذلك، تم تطبيق القانون الدولي الإنساني لضمان وصول المساعدات الإنسانية وحماية المدنيين من الأضرار الناجمة عن النزاعات المسلحة[٣٥].

الفرع الثاني / التدخل الدولي في ليبيا

شهدت ليبيا نزاعًا مسلحًا داخليًا بعد ثورة ٢٠١١ التي أطاحت بنظام معمر القذافي، مما أدى إلى حالة من الفوضى والانقسام السياسي، ونتيجة لذلك، تدخل المجتمع الدولي بشكل واسع النطاق في محاولة لوقف النزاع وتحقيق الاستقرار.

كانت الأهداف المعلنة لهذا التدخل الدولي متعددة، أولًا، كان الهدف الرئيس هو حماية المدنيين من الانتهاكات التي ارتكبها النظام الليبي أثناء تصاعد النزاع، ثانيًا، تم تطبيق قرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٩٧٣، الذي أقر منطقة حظر جوي واستخدام القوة العسكرية لحماية السكان، أخيرًا، كان هناك دعم دولي للانتقال السياسي في ليبيا، بهدف بناء دولة ديمقراطية بعد سقوط النظام الدكتاتوري.

استند التدخل الدولي في ليبيا إلى الأسس القانونية التي تضمنها الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، بالإضافة إلى قرار مجلس الأمن رقم ١٩٧٣، الذي منح الشرعية القانونية لاستخدام القوة العسكرية. تم تبرير التدخل العسكري أيضًا بناءً على مبدأ "مسؤولية الحماية(R2P) "، الذي ينص على أن المجتمع الدولي يتحمل مسؤولية التدخل لحماية المدنيين في حالات الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

فيما يتعلق بالنتائج، أدى التدخل الدولي، الذي قادته دول حلف الناتو، إلى سقوط نظام القذافي، إلا إن هذا التدخل ترك فراغًا سياسيًا واسعًا في البلاد، مما أدى إلى تصاعد النزاعات بين الميليشيات المسلحة وتفاقم الوضع الأمني ولم ينجح التدخل في تحقيق الاستقرار السياسي أو بناء مؤسسات دولة قوية، بل زاد من الانقسامات الداخلية وعجز عن معالجة القضايا الأساسية المتعلقة بالحكم والإدارة.

الفرع الثالث / التدخل الدولي في اليمن

يشهد اليمن نزاعًا داخليًا مستمرًا منذ عام ٢٠١٥ بين الحكومة المعترف بها دوليًا وجماعة الحوثي. تطور هذا النزاع إلى تدخل دولي واسع النطاق بقيادة التحالف العربي بهدف دعم الحكومة الشرعية ومواجهة القوى التي تهدد استقرار البلاد.

كانت الأهداف المعلنة لهذا التدخل هي إعادة الحكومة الشرعية بقيادة الرئيس عبد ربه منصور هادي إلى السلطة، ومواجهة التهديدات الحوثية المدعومة من إيران. بالإضافة إلى ذلك، كان هناك تركيز على حماية المدنيين وتقديم المساعدات الإنسانية للمناطق المتضررة من النزاع.

استند التدخل الدولي في اليمن إلى طلب رسمي من الحكومة اليمنية الشرعية، وهو ما أضفى شرعية قانونية على تدخل التحالف العربي. كما اعتمدت الأمم المتحدة على قرارات مجلس الأمن الدولي، مثل القرار رقم ٢٢١٦، الذي دعا إلى إنهاء النزاع وتسليم الأسلحة، ليكون هذا القرار أحد الأسس القانونية التي شرعنت التدخل العسكري.[٣٦]

أما بالنسبة للنتائج، فقد أدى التدخل الدولي إلى تفاقم الأزمة الإنسانية في اليمن بشكل كبير، حيث واجهت البلاد مجاعة وأزمة صحية غير مسبوقة نتيجة استمرار النزاع. على الرغم من الأهداف المعلنة والتدخلات العسكرية، لم ينجح التدخل في تحقيق استقرار سياسي أو عسكري، وظل النزاع مستمرًا مع تفاقم الانقسام الداخلي، مما صعّب من إيجاد حل مستدام.

الفرع الرابع / التحديات القانونية للتدخل الدولي في السودان

يُعد التدخل الدولي في النزاعات المسلحة الداخلية أحد الموضوعات الشائكة التي تواجه القانون الدولي. ففي السودان، أثارت التدخلات الدولية، سواء كانت سياسية أو عسكرية أو إنسانية، جدلاً كبيرًا حول مدى توافقها مع الإطار القانوني الدولي، وفعاليتها في تحقيق الأهداف المعلنة وبالرغم من أن القانون الدولي يقدم مجموعة من المبادئ والقواعد لتنظيم التدخلات الدولية، إلا إن التطبيق العملي في السودان كشف عن العديد من التحديات والثغرات القانونية والاعتبارات الأخلاقية التي يجب تناولها بجدية لضمان تحقيق العدالة والاستقرار

جدول(٤) مقارنة لأطر ونتائج التدخل الدولي في السودان وليبيا واليمن

الموضوع	السودان	ليبيا	اليمن
١. الأهداف المعلنة للتدخل الدولي	-حماية المدنيين -تقديم المساعدات الإنسانية -دعم جهود السلام في مناطق النزاع	-حماية المدنيين من هجمات النظام الليبي -دعم التحول الديمقراطي	-إعادة الحكومة الشرعية -مواجهة النفوذ الإقليمي الإيراني
٢. الأسس القانونية للتدخل الدولي	– الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة – قرارات مجلس الأمن – القانون الدولي الإنساني	– قرار مجلس الأمن رقم ١٩٧٣ – مبدأ "مسؤولية الحماية"	– طلب رسمي من الحكومة الشرعية – شرعية قانونية قوية للتدخل
٣. تأثير التدخل على الاستقرار السياسي	- أسهم في توقيع اتفاقيات سلام - فشل في تحقيق استقرار دائم - النزاعات الداخلية والتوترات السياسية مستمرة	- انهيار النظام السياسي - فراغ أمني أدى إلى صراعات طويلة الأمد بين الفصائل المسلحة	- فشل في إعادة الحكومة الشرعية - زيادة حدة النزاع الداخلي - تقسيم البلاد فعليًا
٤. التداعيات الاقتصادية	– العقوبات الدولية ضغوط على الاقتصاد – تدمير البنية التحتية – تعطيل القطاعات الإنتاجية	– تدمير المنشآت النفطية – تراجع الاقتصاد رغم الثروة النفطية الهائلة	– انهيار الاقتصاد اليمني – أزمة إنسانية هي الأسوأ في العالم
٥. الدعم الدولي والإقليمي	– تداخل مصالح قوى دولية وإقليمية (مثل الولايات المتحدة والصين)	– تدخلات متعددة من قوى إقليمية ودولية (تركيا، وروسيا، ومصر)	– دور التحالف العربي بقيادة السعودية والإمارات – تدخل إيران لدعم الحوثيين زاد من تفاقم الأزمة

التدخل الدولي في السودان كشف عن صعوبة التوازن بين المبادئ القانونية ومتطلبات الواقع السياسي، وفي العديد من الحالات، تم استخدام القانون الدولي كأداة لتبرير التدخلات بدلاً من الالتزام الكامل بمبادئه، وهذا التحدي يعكس العلاقة المعقدة بين الأطر القانونية والاعتبارات السياسية، مما يستدعي إعادة النظر في كيفية تطبيق القانون الدولي في السياقات السياسية المعقدة.[٣٧]

تُظهر تجربة السودان الحاجة إلى تطوير أطر قانونية أكثر وضوحًا وفعالية لتنظيم التدخل الدولي ويجب أن تركز هذه الأطر على تعزيز الالتزام بالقانون الدولي الإنساني، وتوفير آليات تنفيذ قوية لضمان تحقيق الأهداف الإنسانية، فعلى الرغم من وجود قواعد قانونية تحكم التدخلات، إلا إن تطبيقها يظل مشروطًا بالظروف السياسية التي قد تؤثر على فاعليتها، ولذلك يتعين تحديث الأطر القانونية لتشمل آليات تكفل التنفيذ الفعّال والتأكد من أن التدخلات تحقق أهدافها الإنسانية على الأرض.

من جهة أخرى، لضمان نجاح التدخل الدولي، يجب أن يكون هناك التزام حقيقي بالقيم الأخلاقية، مثل احترام كرامة الإنسان وحقوقه الأساسية ويتطلب ذلك أن تكون التدخلات الدولية أكثر انسجامًا مع المبادئ الأخلاقية التي تهدف إلى حماية المدنيين وتحقيق العدالة، وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن تركز التدخلات على تحقيق استقرار طويل الأمد، بدلاً من إدارة الأزمات بشكل مؤقت، وهذا يتطلب رؤية استراتيجية تهدف إلى بناء المؤسسات وتحقيق السلام الدائم، وليس مجرد التعامل مع نتائج النزاعات بشكل سطحي[٣٨].

المطلب الثالث / دراسة مقارنة وتحليل معمق لحالات التدخل

الفرع الأول / تدخل الأمم المتحدة في دارفور

بدأ النزاع المسلح في دارفور عام ٢٠٠٣ عندما تصاعدت مطالب الحركات المسلحة، مثل حركة تحرير السودان وحركة العدل والمساواة، للمساواة في التمثيل السياسي وتوزيع عادل للموارد، وفي رد فعلها استخدمت الحكومة السودانية القوة العسكرية ودعمت ميليشيات "الجنجويد"، مما أسفر عن انتهاكات واسعة لحقوق الإنسان شملت القتل الجماعي، والاغتصاب، والتشريد القسري لملايين المدنيين، وهذا النزاع الذي أصبح من أسوأ الأزمات الإنسانية في القرن الواحد والعشرين، شكل تحديًا كبيرًا للمجتمع الدولي.

واستجابةً للتدهور السريع للأوضاع الإنسانية والاتهامات بجرائم الحرب والإبادة الجماعية، تدخلت الأمم المتحدة عبر عدة مراحل، وبدأت التدخلات ببعثة الاتحاد الإفريقي في دارفور (AMIS) التي واجهت تحديات كبيرة تتعلق بالتمويل والقدرة على حماية المدنيين، وفي عام ٢٠٠٧، تم إنشاء بعثة الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي المشتركة في دارفور (يوناميد) بقرار من مجلس الأمن رقم ١٧٦٩ بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، وكانت هذه البعثة أول بعثة حفظ سلام

مختلطة بين الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي، والتي كان من المتوقع أن تسهم في تحسين الوضع الإنساني.

وأهداف التدخل كانت واضحة، حيث تمحورت حول حماية المدنيين المتضررين من النزاع، وضمان وصول المساعدات الإنسانية إلى المناطق المتأثرة، ودعم تنفيذ اتفاقيات السلام بين الأطراف المتنازعة. ورغم هذه الأهداف الطموحة، واجهت البعثة العديد من التحديات، وكان من أبرز هذه التحديات معارضة الحكومة السودانية لعمل البعثة في بعض الأحيان وفرض قيود على تحركاتها، بالإضافة إلى نقص التمويل والموارد الذي أدى إلى إضعاف قدرة البعثة على تحقيق أهدافها، كما تعقد النزاع بتعدد الأطراف المتنازعة مما حال دون الوصول إلى تسوية شاملة.

ورغم هذه الصعوبات، أسهمت البعثة في تقليل مستوى العنف في بعض المناطق وحماية عدد كبير من المدنيين، ولكن على الرغم من الجهود المبذولة، لم تتمكن البعثة من معالجة الأسباب الجذرية للنزاع، مثل التهميش السياسي والاقتصادي، مما يعني أن تداعيات النزاع ما زالت قائمة بشكل كبير.

الفرع الثاني / دور الاتحاد الإفريقي في النزاعات السودانية

أدّى الاتحاد الإفريقي دورًا بارزًا في معالجة النزاعات المسلحة في السودان، حيث كان الاتحاد الإفريقي يسعى إلى تقديم حلول "إفريقية للمشاكل الإفريقية"، وتأسس دوره استنادًا على مبادئ احترام سيادة الدول وتعزيز السلم والأمن في القارة الإفريقية، وهو ما جعل الاتحاد يؤدي دورًا مهمًا في تدبير الأزمات والنزاعات في القارة.[٣٩]

من بين أبرز تدخلات الاتحاد الإفريقي كان التدخل في دارفور، حيث كانت بعثة الاتحاد الإفريقي في دارفور (AMIS) أول محاولة جادة من الاتحاد لمعالجة النزاع. ركزت هذه البعثة على مراقبة وقف إطلاق النار بين الأطراف المتنازعة وتقديم الحماية للمدنيين، ومع ذلك، واجهت البعثة العديد من التحديات، من أبرزها افتقارها إلى التمويل والموارد الكافية لتوسيع نطاق عملياتها، وإضافة إلى ذلك كانت قلة التنسيق بين الاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة سببًا في تعثر الجهود المشتركة، مما أثر على فاعلية التدخل.

بالإضافة إلى دوره في دارفور، أدّى الاتحاد الإفريقي أيضًا دورًا مهمًا في جنوب السودان، خاصة في الوساطة التي أدت إلى توقيع اتفاقية السلام الشامل (CPA) بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان في عام ٢٠٠٥، وبعد انفصال جنوب السودان، عمل الاتحاد الإفريقي على دعم الحوار بين السودان وجنوب السودان، خاصة فيما يتعلق بالنزاعات الحدودية والقضايا العالقة مثل النفط ومنطقة أبيي.

ورغم نجاحات الاتحاد الإفريقي المحدودة في التوسط في النزاعات السودانية، فقد واجه العديد من التحديات. كان من أبرز هذه التحديات الانقسام بين الدول الإفريقية الأعضاء في موقفها من

النزاع السوداني، بالإضافة إلى تدخل القوى الدولية الذي أحيانًا أدى إلى تقويض استقلالية الاتحاد الإفريقي. ومع ذلك، تمكن الاتحاد من تحقيق نجاحات محدودة، لكنه أثبت أهمية الدور الإقليمي في إدارة الأزمات والنزاعات في القارة.

الفرع الثالث/ اتفاق السلام في جنوب السودان

كانت الحرب الأهلية السودانية الثانية (١٩٨٣–٢٠٠٥) نزاعًا طويل الأمد بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان، والذي اندلع نتيجة للتهميش السياسي والاقتصادي الذي تعرض له جنوب السودان وفرض الشريعة الإسلامية في الدولة، وهذا النزاع كان يُعبّر عن قضايا عميقة تتعلق بالحقوق والتمثيل السياسي والاقتصادي، مما أسهم في تأجيج مشاعر الانفصال لدى الجنوبيين.

في عام ٢٠٠٥، تم التوصل إلى اتفاقية السلام الشامل (CPA) في نيروبي، والتي تُعدُّ نتيجة لجهود دولية وإقليمية كبيرة بهدف إنهاء الحرب، وشارك في هذه الجهود العديد من الأطراف، بما في ذلك الأمم المتحدة، والاتحاد الإفريقي، والهيئة الحكومية للتنمية (إيقاد)، التي عملت على تسهيل عملية التفاوض والوساطة بين الأطراف المتنازعة.[٤٠]

وكان من أبرز أهداف اتفاقية السلام الشامل إنهاء الحرب الأهلية بين الشمال والجنوب ومنح جنوب السودان حق تقرير المصير من خلال استفتاء شعبي، بالإضافة إلى تقاسم السلطة والثروة بين الأطراف المتنازعة، وقد شكلت هذه الاتفاقية نقطة تحول هامة في تاريخ السودان، حيث قدمت إطارًا قانونيًا لعملية السلام، ووضعت الأسس التي من خلالها يمكن بناء علاقات جديدة بين الشمال والجنوب.

وفيما يتعلق بتنفيذ الاتفاقية، تم إجراء استفتاء تقرير المصير في عام ٢٠١١ الذي أسفر عن انفصال جنوب السودان وتأسيس دولة مستقلة، كما تم وضع آليات لتقاسم عائدات النفط بين الشمال والجنوب لتخفيف حدة التوترات الاقتصادية بين الطرفين، ولكن على الرغم من هذه النجاحات، واجهت الاتفاقية العديد من التحديات، خاصة فيما يتعلق بقضايا الحدود التي بقيت معلقة، ولاسيما في منطقة أبيي الغنية بالنفط، وبالإضافة إلى ذلك، فشلت الأطراف في بناء الثقة المتبادلة، مما أدى إلى اندلاع النزاع في مناطق أخرى مثل جنوب كردفان والنيل الأزرق [٤١].

وعلى الصعيد السياسي، أثرت هذه الحرب والاتفاقية على السودان بشكل كبير، حيث فقدت الدولة جزءًا كبيرًا من أراضيها وسكانها بعد انفصال الجنوب، مما قلل من نفوذها السياسي في المنطقة، ومن الناحية الاقتصادية، كانت خسائر السودان ضخمة، حيث فقدت حوالي ٧٥% من عائدات النفط التي كانت تشكل مصدرًا رئيسًا للإيرادات، مما أدى إلى أزمة اقتصادية كبيرة في البلاد.

الحلول والتوصيات

الحلول القانونية

تعزيز الإطار القانوني الدولي لتنظيم التدخلات في النزاعات المسلحة، مثل التدخلات الدولية في السودان، يتطلب تطوير القواعد التي تنظم هذه التدخلات وضمان وضوحها وحيادتها وفي هذا السياق، يعد تطوير مبدأ "مسؤولية الحماية (R2P) "خطوة أساسية، حيث يهدف هذا المبدأ إلى حماية المدنيين من الإبادة الجماعية وجرائم الحرب، ومع ذلك، فإن تطبيقه غالبًا ما يواجه تحديات تتعلق بالتضارب بين احترام السيادة الوطنية وضرورة التدخل لحماية حقوق الإنسان، ولذلك، يجب وضع تعريف أكثر وضوحًا لآليات تطبيق هذا المبدأ وشروطه، لضمان أن تكون التدخلات مبنية على أسس قانونية واضحة وحيادية بعيدًا عن المصالح السياسية.

ومن جانب آخر، من المهم توضيح العلاقة بين التدخل والسيادة الوطنية في الإطار القانوني الدولي. يجب أن يوازن هذا الإطار بين حماية حقوق الإنسان واحترام سيادة الدول ويمكن تحقيق ذلك من خلال وضع بروتوكولات تضمن أن التدخل يتم بالتوافق مع القانون الدولي الإنساني، مع ضرورة إشراك الحكومات المحلية أو الجهات الشرعية في القرارات المتعلقة بالتدخل.

إضافة لذلك يتطلب تحسين التدخلات تعزيز دور المحاكم الدولية، مثل المحكمة الجنائية الدولية، في التعامل مع الانتهاكات في النزاعات المسلحة، ومن أجل ذلك، يجب تعزيز التعاون بين الدول والمحكمة، وضمان التزام الدول بتنفيذ أوامر الاعتقال ومحاسبة المسؤولين عن الجرائم الدولية.

وإلى جانب ذلك، يجب وضع آليات واضحة للتدخل الدولي تكون أكثر فعالية وحيادية، وأولى الخطوات في هذا الاتجاه هي إنشاء أطر تنفيذية ملزمة لجميع الأطراف الفاعلة بالتعاون مع التدخلات الدولية، سواء كانت عسكرية أو إنسانية، وهذه الآليات يجب أن تكون مرنة بما يكفي للتعامل مع تعقيدات النزاعات المسلحة، مع الحفاظ على شفافية الإجراءات لضمان عدم استغلال التدخلات لتحقيق أجندات سياسية.

ومن الضروري أيضًا اعتماد معايير واضحة للتدخل الدولي، تتضمن تقييمًا موضوعيًا لوقت الحاجة للتدخل، مثل شدة النزاع وحجم الانتهاكات وتأثيره على السلم والأمن الدوليين ويجب أن تأخذ هذه المعايير بعين الاعتبار مستوى التعاون المحلي ومدى استعداد الأطراف المعنية للبحث عن تسوية سلمية.

وأخيرًا، ينبغي إنشاء آلية دولية مستقلة لمراقبة التدخلات وضمان التزامها بالقوانين الدولية ومن خلال هذه الآلية، يمكن تقديم تقارير دورية عن فعالية التدخلات وحياديتها، مما يساعد في تقليل الانتقائية في تطبيق القانون الدولي، ويسهم في ضمان تنفيذ التدخلات بما يتماشى مع الأهداف الإنسانية.

التوصيات العملية

تؤدّي المنظمات الإقليمية دورًا أساسيًا في إدارة النزاعات، خاصة في سياقات مثل السودان، حيث يمكنها الاستفادة من قربها من مناطق النزاع وفهمها للسياقات المحلية. ولتحسين دور هذه المنظمات في السودان، يجب اتخاذ خطوات استراتيجية لتعزيز قدرتها على التدخل الفعّال بأمور منها:

أولاً: ينبغي تعزيز قدرة الاتحاد الإفريقي من خلال توفير تمويل مستدام، بالإضافة إلى تعزيز قدراته اللوجستية والموارد البشرية، وهذا سيساعد الاتحاد الإفريقي في القيام بدور أكثر فعالية في معالجة النزاعات السودانية، كما يجب دعم بعثات حفظ السلام الإفريقية بمزيد من التنسيق مع الأمم المتحدة لضمان تكامل الجهود الدولية والإقليمية في هذا المجال.

ثانيًا: يجب العمل على بناء شراكات إقليمية ودولية لتقديم استجابات شاملة للنزاعات السودانية. وتشجيع التعاون بين المنظمات الإقليمية مثل الاتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية يمكن أن يعزز الجهود المشتركة ويوفر استقرارًا أكثر استدامة، من خلال الجمع بين الخبرة الإقليمية والدعم الدولي، وكذلك يجب تعزيز الحلول الإفريقية للمشكلات الإفريقية، وذلك عبر دعم المبادرات الإفريقية للوساطة التي تركز على مصالح السكان السودانيين بدلاً من الأجندات الدولية. هذه المبادرات يمكن أن تشمل إشراك القبائل والمجتمعات المحلية في عمليات السلام لضمان حلول مستدامة.

ومن جهة أخرى، تعد الشفافية أحد العوامل الأساسية لضمان نجاح التدخلات الدولية وكسب ثقة السكان المحليين والأطراف المتنازعة، ومن المهم أن يكون السكان المحليين والأطراف المعنية جزءًا من عملية اتخاذ القرار أثناء التدخلات الدولية، لضمان توافق التدخلات مع احتياجاتهم وأولوياتهم، وبالإضافة إلى ذلك، يجب إلزام المنظمات الدولية بتقديم تقارير شفافة حول تدخلاتها، تشمل تفاصيل

التمويل، والأهداف، والتحديات، والنتائج المحققة، وتسهم هذه التقارير في بناء الثقة وتقييم فعالية التدخلات، كما يجب إنشاء آليات رقابية لمنع استغلال التدخلات الدولية في قضايا الفساد، وذلك من خلال تشكيل لجان مستقلة تراقب تنفيذ برامج المساعدات الإنسانية وجهود السلام.

وفيما يتعلق بتحقيق السلام والاستقرار في السودان، من الضروري التركيز على معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات، مثل التهميش السياسي والاقتصادي، ويمكن تحقيق ذلك من خلال دعم برامج التنمية المستدامة، وتحسين البنية التحتية، وضمان توزيع عادل للموارد، كما يجب دعم بناء المؤسسات المحلية، من خلال تقديم الدعم الفني والتقني لتقوية المؤسسات الحكومية وتعزيز سيادة القانون، مما يسهم في تحقيق العدالة الانتقالية بعد انتهاء النزاع.

وأيضًا، فإنّ تعزيز العدالة الانتقالية والمصالحة يعد أمرًا ضروريًا لتحقيق الاستقرار على المدى الطويل. يجب تنفيذ برامج للعدالة الانتقالية تركز على محاسبة المسؤولين عن الجرائم، وتعويض الضحايا، وتحقيق المصالحة بين الأطراف المتنازعة، وأخيرًا، يجب تشجيع الحلول الدبلوماسية كوسيلة رئيسة لحل النزاعات، حيث يجب أن تكون الوساطة والحوار الأساس في معالجة النزاعات، بدلًا من الاعتماد المفرط على التدخلات العسكرية. يمكن للمنظمات الدولية والإقليمية أن تؤدّي دورًا محوريًا في جمع الأطراف المتنازعة على طاولة المفاوضات.

الخاتمة

في ختام هذا البحث، الذي تناول دور التدخل الدولي في دعم وإسناد النزاع المسلح الداخلي وتأثيره على الاستقرار السياسي والاقتصادي في السودان، نستعرض ملخصًا لأبرز النتائج التي توصلنا إليها، وأهمية هذه النتائج في تعزيز فهم القانون الدولي، إلى جانب تقديم توصيات لمجالات البحث المستقبلية.

النتائج

أظهرت الدراسة أن التدخل الدولي في النزاعات المسلحة الداخلية بالسودان يتخذ أشكالًا متعددة، بدءًا من التدخل العسكري المباشر وصولًا إلى الدعم السياسي والاقتصادي لأطراف النزاع. ومن أبرز النتائج التي تم التوصل إليها:

١. التدخلات الدولية غالبًا ما تُعمّق الانقسامات بين الأطراف المتنازعة بدلاً من تقديم حلول فعّالة، وذلك بسبب التوجهات المتضاربة للمصالح الدولية.

٢. التدخلات غير المدروسة تؤدي إلى إضعاف مؤسسات الدولة الوطنية، ما يسهم في استمرار حالة عدم الاستقرار السياسي.

٣. التدخلات الدولية كثيرًا ما تتسبب في تعطيل الأنشطة الاقتصادية، مما يؤدي إلى تدهور الاقتصاد المحلي وزيادة الاعتماد على المساعدات الدولية.

٤. أوضحت الدراسة وجود ازدواجية واضحة في تطبيق مبادئ القانون الدولي من قبل القوى الكبرى، ما يؤدي إلى غياب العدالة في التعامل مع النزاعات.

٥. لوحظ ضعف واضح في آليات القانون الدولي في ضبط التدخلات الخارجية، مما يتيح للقوى الكبرى التدخل بشكل يتعارض مع سيادة الدول واستقلالها.

التوصيات

انطلاقًا من النتائج التي تم التوصل إليها، يُقترح على الباحثين والمجتمع الأكاديمي توجيه الاهتمام إلى المجالات الآتية:

١. دراسة التأثير طويل الأمد للتدخلات الدولية خلال بحث كيفية تأثير التدخلات الدولية على تطور الأنظمة السياسية والاقتصادية في الدول التي تعاني من النزاعات الداخلية.

٢. تحليل دور المنظمات الإقليمية خلال دراسة مدى فعالية المنظمات الإقليمية، مثل الاتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية في الحد من التدخلات الدولية وتعزيز الاستقرار.

٣. صياغة نموذج قانوني جديد خلال العمل على تطوير إطار قانوني دولي جديد يُلزم الدول باحترام سيادة الدول الأخرى ويضع عقوبات واضحة للتدخلات غير المشروعة.

٤. بحث دور الوساطة الدولية خلال دراسة نماذج ناجحة للوساطة الدولية التي أسهمت في تحقيق السلام، بهدف تعميم تلك التجارب وتطويرها.

٥. أثر الإعلام الدولي خلال بحث الدور الذي تؤديه وسائل الإعلام الدولية في تشكيل الرأي العام حول التدخلات الدولية، ومدى تأثير ذلك على قرارات المجتمع الدولي.

في الختام، نأمل أن يكون هذا البحث قد قدم إضافة علمية حقيقية لفهم دور التدخل الدولي وتأثيره على النزاعات المسلحة الداخلية في السودان، وأسهم في تسليط الضوء على الجوانب القانونية والسياسية المرتبطة بهذا الموضوع الحيوي، وإن الحاجة إلى تعزيز دور القانون الدولي في تحقيق العدالة والسلام أصبحت أكثر إلحاحًا في عالم يشهد تصاعدًا في النزاعات وتزايد التدخلات الخارجية، ما يتطلب جهدًا مشتركًا من الأكاديميين وصناع القرار لمواجهة تلك التحديات.

الهوامش

(١) رياض حمدوش ، تطور مفهوم التدخل الدولي في ظل عولمة حقوق الإنسان-دراسة في تحول المفاهيم، مجلة العلوم الإنسانية ، المجلد٢٥ ، العدد ١ ،٢٠١٤ ، ص٣٨٥-٣٩٩.

(٢)غلا غازي عباسي، من التدخل الدولي الإنساني إلى مسؤولية الحماية والأثر المترتب على السيادة الوطنية، المجلة الأردنية في القانون والعلوم السياسية ، المجلد ١٣ ، العدد ٢ ، ٢٠٢١،ص٥٦.

(٣) رشا عطوة عبد الحكيم. التدخل الدولي وتأثيره علي ظاهرة الإرهاب دراسة حالة الدولة الليبية .مجلة السياسة والاقتصاد، المجلد١٤ ، العدد ١٣ ، ٢٠٢٢ ، ص ١-٣٣.

(٤) بوشي يوسف، مبررات مبدأ التدخل الدولي الانساني بين الواقع السياسي والأمني ،معالم للدراسات القانونية والسياسية، المجلد ٣ ، العدد ١ ،٢٠٢١ ، ص ٢٤٦-٢٦١

(٥) خراز حليمة، ايت بن اعمر غنية، التدخل الدولي الإنساني ومبرراته لتوقيع الجزاء الدول،مجلة حقوق الإنسان والحريات العامة ، المجلد٦ ، العدد٢، ٢٠٢١ ، ص١٨-١٦٣

(٦) عبد الرزاق بوزيدي، صور التدخل العسكري الانساني المشروع أثناء النزاعات المسلحة، التعاون الدولي، المجلد ١ ، العدد ٢، ٢٠٢٢، ص ١٠١-١١٤

(٧) فتوح أبو دهب هيكل، التدخل الدولي لمكافحة الإرهاب وانعكاساته على السيادة الوطنية ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ٢٠١٤ ، ص ١٣-٦٧

(٨) إبراهيم منشاوي، الاتفاقيات الخاصة وإنفاذ القانون الدولي الإنساني في النزاعات المسلحة غير الدولية، مجلة السياسة والاقتصاد ، المجلد ٢٥ ، العدد ٢٤، ٢٠٢٤ ، ص ١٤٣-١٦٣

(٩) محمد علي هاشم، حيدر كاظم عبد علي و شهلاء رضا مهدي، (الحرابة وأثرها في النزاع الداخلي المسلح) ، مجلة مركز دراسات الكوفة ، المجلد ١ ، العدد ٥٠ ، ٢٠١٨ ، ص ٢١- ٤٧

(١٠) هند يحي، محمد زكريا و يوسف يوسف، القانون الدولي الانساني المطبق في النزاعات المسلحة غير الدولية في الشريعة الإسلامية، مجلة الدراسات القانونية، المجلد ٥١، العدد ١، ٢٠٢١، ص٢٢٩-٢٥٩

(١١) لبنى بن طوبال ، شهرزاد ادمام ،الطبيعة الانتشارية للنزاع المسلح الداخلي في منطقة الساحل الافريقي وتحديات الادارة المشتركة ، مجلة العلوم الاجتماعية ، المجلد ٥٢ ، العدد ١، ٢٠٢٤ ، ص ٢٥٨-٢٨٥

(١٢) ايمن سلامة ، التواصل مع الجماعات المسلحة من غير فاعلي الدولة. مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، المجلد ٢٤ ، العدد١، ٢٠٢٣، ص ١٦٣ – ١٨٨

(١٣) سيد علي بالمختار ، (المركز القانوني للمرأة في ظل إتفاقيات جنيف الأربعة لعام ١٩٤٩ وبرتوكولها الأول لعام ١٩٧٧) ، الجزائر، ٢٠٠٣ ، ص ١٣٣

(١٤) طيبة جواد حمد المختار، مهدي صالح عباس حسين، أثر التصرفات الانفرادية للدول في تطوير مفهوم الجرف القاري في إطار القانون الدولي العرفي، *مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية*، المجلد ٣٢ ، العدد ٥ ، ٢٠٢٤ ، ص١٧٠ –١٨٤

(١٥)علوي علي الشارفي ، مفهوم القانون الجنائي الدولي ، مجلة الاندلس للعلوم الإنسانية والاجتماعية ، المجلد ٦ ، العدد ٢٦ ، ٢٠٢٠ ، ص ١٣٢– ١٥٤

(١٦) مجموعة مؤلفين، (تحديات الانتقال الديمقراطي وأزمة بناء الدولة) ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، ليبيا ، ٢٠٢٢ ، ص ١٦٩–١٨٩

(١٧) أمجد فريد الطيب ، التدخل الدولي في السودان... بين السيادة والحماية، موقع المجلة ،٢٠٢٤ ، رابط المجلة https://2u.pw/5ayxS

(١٨) أحمد ماهر أبو سريع محمد ، تداخل الاختصاص بين أحكام التصميمات الصناعية وأحكام حقوق المؤلف دراسة تحليلية لبعض نصوص القانون المصري المتعلقة بحماية التصميمات الصناعية مع عرض موجز لأحكام قوانين الولايات المتحدة وقوانين الاتحاد الأوربي في شأن موضوع الدراسة، وكذلك عرض موقف الاتفاقيات الدولية ،

Journal of Intellectual Property and Innovation Management ، المجلد ١ ، العدد ١، ٢٠١٨ ، ص ٢٠٩ –٢٤٠

(١٩) شوقي عبد العظيم، هل سيتهرب المجتمع الدولي من التدخل بالقوة في السودان؟ ،٢٠٢٤، موقع المجلة https://2u.pw/HeAdF

(٢٠) محمد نور البصراتي، النزاعات الداخلية ومسارات إعادة الإعمار في الدولة العربية .مجلة السياسة والاقتصاد، المجلد ٥ ، العدد ٤ ، ٢٠١٩ ، ص ١–٣٢

(٢١) محمد خليفة صديق، تقرير اجتماع وزراء العدل و/أو المدعين العامين حول المسائل القانونية كيجالي، رواندا، ٢٧ أكتوبر إلى ٤ نوفمبر٢٠٠٨ ، مركز الجزيرة للأبحاث ، ٢٠٢٤،ص١٣

(٢٢) بونوة نادية ، رداوي عبد الملك ، دور المجتمع المدني في السياسة الحقوقية: التحديات والآليات، مجلة الاستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد ٦ ، العدد ٣ ، ٢٠٢٢ ، ص٩٢٨–٩٥٢

(٢٣) القانون الدولي الإنساني وتحديات النزاعات المسلحة المعاصرة ، مقتطف من التقرير الذي أعدته اللجنة الدولية للصليب الأحمر للمؤتمر الدولي الثامن والعشرين للصليب الأحمر والهلال الأحمر جنيف، ديسمبر / كانون الأول ٢٠٠٣ ،ص٤٥

(٢٤) فوزية زراولية، الموارد *الطبيعية والنزاعات المسلحة في أفريقيا جنوب الصحراء: مراجعة نقدية* . المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٩، ص٥٦

(٢٥) سامي عبدالحليم سعيد، مبادرات نزع السلاح والتسريح وإعادة الاندماج في السودان ، المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، ٢٠٢٤ ،ص٨٩

(٢٦) حسنين توفيق إبراهيم، الحرب في السودان: سيناريوهات قاتمة وتداعيات كارثية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠٢٣، ص٤٧

(٢٧) أحمد امل محمد، تقاسم السلطة الشامل وأثره على الانتقال السياسي في السودان، مجلة *السياسة والاقتصاد*، المجلد ١٥، العدد ١٤ ،٢٠٢٢، ص٣٠

(٢٨) مجموعة مؤلفين، تجربة الانتقال الديمقراطي في السودان (٢٠١٩-٢٠٢١) مشكلات الراهن وتحديات المستقبل، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ط١ ، بيروت ، ٢٠٢٤، ص ١٨١-١٩٤

(٢٩) شيماء محي الدين، الصراع في السودان (الأسباب والتداعيات والمالات المستقبلة)، مجلة الدراسات الأفريقية، مجلد ٤٦، عدد ١، ج ١، يناير ٢٠٢٤ ،ص ٣٤٣- ٣٩٤

(٣٠) نورهان سعد أحمد، "الصراع المسلح السوداني: العوامل والتداعيات"، المركز الديمقراطي العربي (محرر)، الصراع المسلح السوداني: العوامل – التداعيات – التحديات، (برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ٢٠٢٣، ص ٢٣.

(٣١) حمدي عبد الرحمن حسن، تأثير الفراشة الصراع في السودان ومعضلة الاستقرار الإقليمي القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، مايو٢٠٢٣ متاح على الرابط التالي: https://acpss.ahram.org.eg/News/20897.aspx/accessed 25/06/2023

(٣٢) أخبار الأمم المتحدة، مجلس حقوق الإنسان يعتمد قرارا بإنشاء بعثة مستقلة لتقصي الحقائق في السودان

(٣٣) محمد أمين ياسين، مجلس حقوق الإنسان يعتمد لجنة تقصي حقائق الحرب في السودان ٢٠٢٣/١٢/١٠

(34)Amnesty International: Sudan: Civilians still being killed and displaced after six months of conflict, 15 October 2023, available at: https://www.amnesty.org/en/latest/news/2023/10/sudan-civilians-stillbeing-killed-and-displaced-after-six-months-of-conflict/ accessed 18/ 10/ 2023. https://2u.pw/lnS8W

(35)School of oriental and African Studies: Ruining A Country, Devastating Its People: Accountability for serious violations of international human rights and humanitarian law in Sudan since 15 April 2023, (London: University of London, School of oriental and African Studies, September 2023), pp. 26-27.

(36)Patrick A. Mello: "New and Old Wars"., in Paul I. Joseph (ed): The SAGE Encyclopaedia of War: Social Science Perspectives, (California: Sage publications, September 2014), pp. 2- 3

(٣٧) الحارث الحباشنة البرهان وحميدتي، هل يمكن للخلافات بين الجانبين في السودان أن تتطور إلى مواجهة مسلحة؟، ١١ أبريل ٢٠٢٣

متاح على الرابط التالي:

https://www.bbc.com/arabic/middleeast-65228465

(٣٨) أميرة محمد عبد الحليم، الحركات المسلحة والصراع في السودان، ٢٠٢٣/١١/١٦

متاح على الرابط الآتي:

.https://acpss.ahram.org.eg/News/18879.aspx/accessed

(٤٩) عبير مجدي، تأثير انضمام حركات دارفور إلى الجيش على مسار الأزمة السودانية، مركز(رع) للدراسات الاستراتيجية، ٢٣/ ١١/ ٢٠٢٣، ص ١٠٥

(٤٠) براهيم مزاري، صالحي سامية، الصراع الداخلي في جمهورية جنوب السودان فرص السلام وقيود الحرب الاهلية ٢٠١٣-٢٠٢٠، مجلة العلوم الانسانية لجامعة أم البواقي، المجلد ٨ ، العدد ٢ ، ٢٠٢١، ص١٥-٣٠

(٤١) إسكندر محمد احمد النيسي، العوامل الداخلية الإقليمية الدولية التي أدت إلى انفصال جنوب السودان يوليو ٢٠١١م، مجلة جامعة الملكة أروى، المجلد ١٠ ، العدد ١٠، ٢٠١٣، ص ١٩

المراجع والمصادر

الكتب

١. فوزية زراولية، الموارد الطبيعية والنزاعات المسلحة في أفريقيا جنوب الصحراء: مراجعة نقدية. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٩

٢. مجموعة مؤلفين، تجربة الانتقال الديمقراطي في السودان (٢٠١٩-٢٠٢١) مشكلات الراهن وتحديات المستقبل، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ط١ ، بيروت ، ٢٠٢٤

٣. مجموعة مؤلفين، (تحديات الانتقال الديمقراطي وأزمة بناء الدولة) ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، ليبيا ، ٢٠٢٢

الدوريات / المجلات العلمية

١. إبراهيم منشاوي، الاتفاقيات الخاصة وإنفاذ القانون الدولي الإنساني في النزاعات المسلحة غير الدولية، مجلة السياسة والاقتصاد، المجلد ٢٥، العدد ٢٤، ٢٠٢٤

٢. أحمد امل محمد، تقاسم السلطة الشامل وأثره على الانتقال السياسي في السودان، مجلة السياسة والاقتصاد، المجلد ١٥، العدد ١٤ ، ٢٠٢٢

٣. أحمد ماهر أبو سريع محمد ، تداخل الاختصاص بين أحكام التصميمات الصناعية وأحكام حقوق المؤلف دراسة تحليلية لبعض نصوص القانون المصري المتعلقة بحماية التصميمات الصناعية مع عرض موجز لأحكام قوانين الولايات المتحدة وقوانين الاتحاد الأوربي في شأن موضوع الدراسة، وكذلك عرض موقف الاتفاقيات الدولية،

(Journal of Intellectual Property and Innovation Management) ،

المجلد ١ ، العدد ١، ٢٠١٨ ، ص ٢٠٩ -٢٤٠

٤. إسكندر محمد احمد النيسي، العوامل الداخلية الإقليمية الدولية التي أدت إلى انفصال جنوب السودان يوليو ٢٠١١م، مجلة جامعة الملكة أروى، المجلد ١٠ ، العدد ١٠، ٢٠١٣

٥. ايمن سلامة، التواصل مع الجماعات المسلحة من غير فاعلي الدولة. مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، المجلد ٢٤، العدد١، ٢٠٢٣

٦. براهيم مزاري، صالحي سامية، الصراع الداخلي في جمهورية جنوب السودان فرص السلام وقيود بوشي يوسف ، مبررات مبدأ التدخل الدولي الانساني بين الواقع السياسي والأمني ،معالم للدراسات القانونية والسياسية، المجلد ٣ ، العدد ١ ،٢٠٢١

٧. بونوة نادية ، رداوي عبد الملك ، دور المجتمع المدني في السياسة الحقوقية: التحديات والآليات، مجلة الاستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد ٦ ، العدد ٣ ، ٢٠٢٢

٨. خراز حليمة، ايت بن اعمر غنية، التدخل الدولي الإنساني ومبرراته لتوقيع الجزاء الدولي، مجلة حقوق الإنسان والحريات العامة، المجلد٦، العدد٢، ٢٠٢١

٩. رشا عطوة عبد الحكيم ، التدخل الدولي وتأثيره علي ظاهرة الإرهاب دراسة حالة الدولة الليبية، مجلة السياسة والاقتصاد، المجلد ١٤ ، العدد ١٣ ، ٢٠٢٢

١٠. رياض حمدوش، تطور مفهوم التدخل الدولي في ظل عولمة حقوق الإنسان–دراسة في تحول المفاهيم، مجلة العلوم الإنسانية ، المجلد٢٥ ، العدد ١ ،٢٠١٤

١١. سيد علي بالمختار، (المركز القانوني للمرأة في ظل إتفاقيات جنيف الأربعة لعام ١٩٤٩ وبرتوكولها الأول لعام ١٩٧٧)، الجزائر، ٢٠٠٣

١٢. شيماء محي الدين، الصراع في السودان (الأسباب والتداعيات والمالات المستقبلة)، مجلة الدراسات الأفريقية، مجلد ٤٦، عدد ١، ج ١، يناير ٢٠٢٤

١٣. طيبة جواد حمد المختار، مهدي صالح عباس حسين، أثر التصرفات الانفرادية للدول في تطوير مفهوم الجرف القاري في إطار القانون الدولي العرفي، مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية، المجلد ٣٢،العدد ٥، ٢٠٢٤

١٤. عبد الرزاق بوزيدي، صور التدخل العسكري الانساني المشروع أثناء النزاعات المسلحة، التعاون الدولي، المجلد ١ ، العدد ٢، ٢٠٢١

١٥. عُلا غازي عباسي، من التدخل الدولي الإنساني إلى مسؤولية الحماية والأثر المترتب على السيادة الوطنية، المجلة الأردنية في القانون والعلوم السياسية، المجلد ١٣، العدد ٢، ٢٠٢١

١٦. علوي علي الشارفي ، مفهوم القانون الجنائي الدولي ، مجلة الاندلس للعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد ٦ ، العدد ٢٦ ، ٢٠٢٠

١٧. فتوح أبو دهب هيكل، التدخل الدولي لمكافحة الإرهاب وانعكاساته على السيادة الوطنية، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠١٤

١٨. لبنى بن طوبال، شهرزاد ادمام، الطبيعة الانتشارية للنزاع المسلح الداخلي في منطقة الساحل الافريقي وتحديات الادارة المشتركة، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد ٥٢، العدد ١، ٢٠٢٤

١٩. محمد علي هاشم، حيدر كاظم عبد علي وشهلاء رضا مهدي، (الحرابة وأثرها في النزاع الداخلي المسلح)، مجلة مركز دراسات الكوفة، المجلد ١، العدد ٥٠، ٢٠١٨

٢٠. محمد نور البصراتي، النزاعات الداخلية ومسارات إعادة الإعمار في الدولة العربية، مجلة السياسة والاقتصاد، المجلد ٥، العدد ٤ ، ٢٠١٩

٢١. هند يحي، محمد زكريا و يوسف يوسف، القانون الدولي الانساني المطبق في النزاعات المسلحة غير الدولية في الشريعة الإسلامية، مجلة الدراسات القانونية، المجلد ٥١، العدد ١، ٢٠٢١

المواقع الإلكترونية والتقارير

١. أخبار الأمم المتحدة، مجلس حقوق الإنسان يعتمد قرارا بإنشاء بعثة مستقلة لتقصي الحقائق في السودان، ٢٠٢٣

٢. الحارث الحباشنة البرهان وحميدتي، هل يمكن للخلافات بين الجانبين في السودان أن تتطور إلى مواجهة مسلحة؟، ١١ أبريل ٢٠٢٣

متاح على الرابط التالي:

https://www.bbc.com/arabic/middleeast-65228465

٣. القانون الدولي الإنساني وتحديات النزاعات المسلحة المعاصرة، مقتطف من التقرير الذي أعدته اللجنة الدولية للصليب الأحمر للمؤتمر الدولي الثامن والعشرين للصليب الأحمر والهلال الأحمر جنيف، ديسمبر / كانون الأول ٢٠٠٣

٤. أمجد فريد الطيب ، التدخل الدولي في السودان... بين السيادة والحماية، موقع المجلة ،٢٠٢٤ ، رابط المجلة https://2u.pw/5ayxS

٥. أميرة محمد عبد الحليم، الحركات المسلحة والصراع في السودان، ١٦/١١/٢٠٢٣

متاح على الرابط التالي:

https://acpss.ahram.org.eg/News/18879.aspx/accessed

٦. حسنين توفيق إبراهيم، الحرب في السودان: سيناريوهات قاتمة وتداعيات كارثية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠٢٣، متاح على الرابط التالي:

https://acpss.ahram.org.eg/News/20897.aspx/accessed 25/06/2023

٧. حمدي عبد الرحمن حسن، تأثير الفراشة الصراع في السودان ومعضلة الاستقرار الإقليمي القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، مايو ٢٠٢٣ متاح على الرابط التالي:

https://acpss.ahram.org.eg/News/20897.aspx/accessed 25/06/2023

٨. سامي عبدالحليم سعيد، مبادرات نزع السلاح والتسريح وإعادة الاندماج في السودان ، المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، ٢٠٢٤

٩. شوقي عبد العظيم، هل سيتهرب المجتمع الدولي من التدخل بالقوة في السودان؟ مجلة (المجلة) ،٢٠٢٤، رابط المجلة

https://www.majalla.com

١٠. عبير مجدي، تأثير انضمام حركات دارفور إلى الجيش على مسار الأزمة السودانية، مركز(رع) للدراسات الاستراتيجية، ٢٣/ ١١/ ٢٠٢٣

١١. محمد خليفة صديق، تقرير اجتماع وزراء العدل و/أو المدعين العامين حول المسائل القانونية كيجالي، رواندا، ٢٧ أكتوبر إلى ٤ نوفمبر٢٠٠٨، مركز الجزيرة للأبحاث، ٢٠٢٤

١٢. محمد أمين ياسين، مجلس حقوق الإنسان يعتمد لجنة تقصي حقائق الحرب في السودان ٢٠٢٣/١٢/١٠

١٣. نورهان سعد أحمد، "الصراع المسلح السوداني: العوامل والتداعيات"، المركز الديمقراطي العربي (محرر)، الصراع المسلح السوداني: العوامل – التداعيات – التحديات، (برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ٢٠٢٣

ثانياً: المصادر الأجنبية

1-Amnesty International (2023). Sudan: Civilians still being killed and displaced after six months of conflict.

2-Mello, Patrick A. (2014). New and Old Wars. In Paul I. Joseph (ed.), The SAGE Encyclopaedia of War: Social Science Perspectives. Sage Publications.

3-School of Oriental and African Studies (2023). Ruining A Country, Devastating Its People: Accountability for serious violations of international human rights and humanitarian law in Sudan since 15 April 2023. University of London.

References and Sources

Books

1. Fawzia Zrawliya, Natural Resources and Armed Conflicts in Sub-Saharan Africa: A Critical Review, Arab Center for Research and Policy Studies, 2019.

2. Group of Authors, The Experience of Democratic Transition in Sudan (2019–2021): Current Problems and Future Challenges, Arab Center for Research and Policy Studies, 1st ed., Beirut, 2024.

3. Group of Authors, Challenges of Democratic Transition and the Crisis of State Building, Arab Center for Research and Policy Studies, Libya, 2022.

Journals / Scientific Periodicals

1. Ibrahim Menshawy, "Special Agreements and the Enforcement of International Humanitarian Law in Non-International Armed Conflicts," Journal of Politics and Economics, Vol. 25, No. 24, 2024.

2. Ahmed Amal Mohammed, "Comprehensive Power Sharing and Its Impact on Political Transition in Sudan," Journal of Politics and Economics, Vol. 15, No. 14, 2022.

3. Ahmed Maher Abu Sree'a Mohammed, "Overlap of Jurisdiction Between Industrial Designs Regulations and Copyright Provisions…," Journal of Intellectual Property and Innovation Management, Vol. 1, No. 1, 2018, pp. 209–240.

4. Iskandar Mohammed Ahmed Al-Nissi, "Internal, Regional, and International Factors Leading to the Secession of South Sudan, July 2011," Queen Arwa University Journal, Vol. 10, No. 10, 2013.

5. Ayman Salama, "Engaging with Non-State Armed Groups," Faculty of Economics and Political Science Journal, Vol. 24, No. 1, 2023.

6. Brahim Mezari & Salhi Samia, "Internal Conflict in the Republic of South Sudan: Peace Opportunities and Constraints…," Journal of Humanities, University of Oum El Bouaghi, Vol. 8, No. 2, 2021.

7. Bouchi Youssef, "Justifications of the Principle of International Humanitarian Intervention…," Ma'lam for Legal and Political Studies, Vol. 3, No. 1, 2021.

8. Bounoua Nadia & Redaoui Abdelmalek, "The Role of Civil Society in Human Rights Policy…," Al-Ustad Al-Baheth Journal, Vol. 6, No. 3, 2022.

9. Khraz Halima & Ait Ben Amer Ghaniya, "International Humanitarian Intervention and Its Justifications…," Journal of Human Rights and Public Freedoms, Vol. 6, No. 2, 2021.

10. Rasha Atwa Abdel-Hakim, "International Intervention and Its Impact on Terrorism…," Journal of Politics and Economics, Vol. 14, No. 13, 2022.

11. Riyad Hamdoush, "The Evolution of the Concept of International Intervention…," Journal of Humanities, Vol. 25, No. 1, 2014.

12. Sid Ali Belmokhtar, The Legal Status of Women Under the Geneva Conventions of 1949 and Protocol I of 1977, Algeria, 2003.

13. Shaimaa Mohy Eldeen, "The Conflict in Sudan…," Journal of African Studies, Vol. 46, No. 1, 2024.

14. Tayba Jawad Hamed Al-Mukhtar & Mahdi Saleh Abbas Hussein, "The Effect of Unilateral Acts of States on Developing the Concept of the Continental Shelf…," University of Babylon Journal, Vol. 32, No. 5, 2024.

15. Abdelrazzaq Bouzidi, "Forms of Legitimate Humanitarian Military Intervention…," International Cooperation Journal, Vol. 1, No. 2, 2021.

16. Ola Ghazi Abbasi, "From Humanitarian Intervention to Responsibility to Protect…," Jordanian Journal of Law and Political Sciences, Vol. 13, No. 2, 2021.

17. Alawi Ali Al-Sharfi, "The Concept of International Criminal Law," Al-Andalus Journal, Vol. 6, No. 26, 2020.

18. Fattouh Abu Dahab Heikal, International Intervention to Combat Terrorism and Its Impact on National Sovereignty, Emirates Center, 2014.

19. Lobna Ben Tobal & Sheherazade Edmam, "The Diffusive Nature of Internal Armed Conflict in the African Sahel…," Journal of Social Sciences, Vol. 52, No. 1, 2024.

20. Mohammed Ali Hashim et al., "Banditry and Its Impact on Internal Armed Conflict," Kufa Studies Center Journal, Vol. 1, No. 50, 2018.

21. Mohammed Nour Al-Basrati, "Internal Conflicts and Reconstruction Pathways in the Arab World," Journal of Politics and Economics, Vol. 5, No. 4, 2019.

22. Hend Yehia et al., "International Humanitarian Law Applicable to Non-International Armed Conflicts in Islamic Sharia," Journal of Legal Studies, Vol. 51, No. 1, 2021.

Websites and Reports

1-United Nations News, The Human Rights Council Adopts a Resolution to Establish an Independent Fact-Finding Mission in Sudan, 2023.

2-Al-Hareth Al-Habashneh, Al-Burhan and Hemedti: Could the Disputes Between the Two Sides in Sudan Develop into Armed Confrontation?, 11 April 2023.Available at:

https://www.bbc.com/arabic/middleeast-65228465

3-International Humanitarian Law and the Challenges of Contemporary Armed Conflicts, excerpt from the report prepared by the International Committee of the Red Cross for the 28th International Conference of the Red Cross and Red Crescent, Geneva, December 2003.

4- Amjad Fareed Al-Tayeb, International Intervention in Sudan… Between Sovereignty and Protection, Al-Majalla website, 2024. Magazine link : https://2u.pw/5ayxS

5-Amira Mohammed Abdel-Halim, Armed Movements and the Conflict in Sudan, 16 November 2023. Available at:

https://acpss.ahram.org.eg/News/18879.aspx/accessed

6- Hasanein Tawfiq Ibrahim, The War in Sudan: Grim Scenarios and Catastrophic Consequences, Al-Ahram Center for Political and Strategic Studies, 2023. Available at:

https://acpss.ahram.org.eg/News/20897.aspx/accessed 25/06/2023

7-Hamdi Abdel-Rahman Hassan, The Butterfly Effect: The Conflict in Sudan and the Dilemma of Regional Stability, Al-Ahram Center for Political and Strategic Studies, Cairo, May 2023.
Available at:

https://acpss.ahram.org.eg/News/20897.aspx/accessed 25/06/2023

8-Sami Abdel-Haleem Saeed, Disarmament, Demobilization, and Reintegration (DDR) Initiatives in Sudan, International Institute for Democracy and Electoral Assistance (IDEA), 2024.

9-Shawqi Abdel-Azim, Will the International Community Avoid Military Intervention in Sudan?, Al-Majalla Magazine, 2024. Magazine link: https://www.majalla.com

10-Abeer Magdy, The Impact of Darfur Movements' Integration into the Army on the Course of the Sudanese Crisis, Ra'i Center for Strategic Studies, 23 November 2023.

11-Mohammed Khalifa Siddiq, Report of the Meeting of Ministers of Justice and/or Public Prosecutors on Legal Matters, Kigali, Rwanda, 27 October–4 November 2008, Al Jazeera Center for Studies, 2024.

12-Mohammed Amin Yassin, The Human Rights Council Adopts a Fact-Finding Committee on the War in Sudan, 10 December 2023.

13-Nourhan Saad Ahmed, The Sudanese Armed Conflict: Factors and Implications, in: Arab Democratic Center (ed.). The Sudanese Armed Conflict: Factors – Implications – Challenges, Berlin: Arab Democratic Center for Strategic, Political and Economic Studies, 2023.

Foreign Sources

1-Amnesty International (2023). Sudan: Civilians still being killed and displaced after six months of conflict.

2-Mello, Patrick A. (2014). New and Old Wars. In Paul I. Joseph (ed.), The SAGE Encyclopaedia of War: Social Science Perspectives. Sage Publications.

3-School of Oriental and African Studies (2023). Ruining A Country, Devastating Its People: Accountability for serious violations of international human rights and humanitarian law in Sudan since 15 April 2023. University of London.